

Distr.: General
28 June 2013
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٠٩٨ (٢٠١٣). ففي الفقرة ٣٤ من ذلك القرار، طلب المجلس أن أقدم تقريراً كل ثلاثة أشهر عن الحالة على أرض الواقع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك تنفيذ الالتزامات الوطنية المتعهد بها في إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة؛ والتقدم الذي أحرزته بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الاضطلاع بولايتها، بما في ذلك نقل الأنشطة إلى فريق الأمم المتحدة القطري؛ واستعراض وثائق التخطيط ذات الصلة؛ والآثار المترتبة على العمليات التي يُحتمل أن يقوم بها لواء التدخل من أجل سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومرافقها. ويشمل هذا التقرير التطورات التي حدثت منذ صدور تقرير المؤرخ شباط/فبراير ٢٠١٣ (S/2013/96).

ثانياً - التطورات الرئيسية

الوضع الأمني

٢ - في مقاطعة كيفو الشمالية، كان أهم تطور خلال الفترة المشمولة بالتقرير هو الانقسام بين الفصيلين المتنافسين في حركة ٢٣ آذار/مارس (M23)، اللذين يقودهما، على التوالي، سلطاني ماكينغا، قائد حركة التمرد، ومنافسه بوسكو نتانغندا. واندلح القتال على نطاق واسع بين الفصيلين في ٢٤ شباط/فبراير في مدينة روتشورو. وفي ٢٧ شباط/فبراير، أصدر ماكينغا بلاغاً يتهم رئيس الحركة، جان - ماري رونيغا لوغيريرو، بالخيانة والفساد ويعفيه من مهامه. ودعا بلاغ آخر في ١ آذار/مارس قوات الحركة إلى القبض على كبار



الرجاء إعادة استعمال الورق

050713 050713 13-37201 (A)



القادة المنافسين، وهم رونيغا، ونتاغاندا، وبودوان نغارويي. وفي ٧ آذار/مارس، أعلن الفصيل الذي يقوده ماكينغا أن برتران بيسيموا هو الرئيس الجديد للحركة.

٣ - واستمر القتال بين الفصيلين عدة أسابيع. وتشرد نحو ١٠٠٠ شخص وأفيد عن مقتل خمسة مدنيين على الأقل وإصابة ٣٥ آخرين بجروح أثناء القتال. وحاولت جماعات مسلحة أخرى، منها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، احتلال المواقع التي تخلت عنها الحركة، ولكنها فشلت في ذلك إلى حد كبير. وحققت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (القوات المسلحة الكونغولية) نجاحاً أكبر، حيث استعادت السيطرة على ماينغا، وكالينغيرا، وروباري. في ١٦ آذار/مارس، فر نتاغاندا، ونغارويي، ورونيغا إلى رواندا مع عدة مئات من المقاتلين، في أعقاب انهزامهم أمام فصيل ماكينغا. وفي ١٨ آذار/مارس، سلم بوسكو نتاغاندا نفسه إلى سفارة الولايات المتحدة في كيغالي، وطلب نقله إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي. وفي ٢٢ آذار/مارس، وبدعم من حكومات الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا ورواندا، نُقل بوسكو نتاغاندا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

٤ - وفي أعقاب إنشاء لواء التدخل، وهو إجراء قرره مجلس الأمن في القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣)، ما برحت حركة ٢٣ آذار/مارس تسلك سلوكاً عدوانياً. ففي ٨ نيسان/أبريل، أوقفت الحركة ست شاحنات تعاقبت البعثة بشأها مع مدنيين في كيوانجا وكاتالي، بدعوى أن حمولتها تحتوي على أسلحة موجهة إلى لواء التدخل أو إلى القوات المسلحة الكونغولية. وبعد استعراض للقوة من جانب البعثة، أفرجت الحركة عن الشاحنات. كما أدلى ممثلو الحركة مراراً ببيانات إلى وسائل الإعلام، هددوا فيها لواء التدخل وبعثوا رسائل مفتوحة إلى الأمم المتحدة وبرلمانات البلدان المساهمة بقوات في اللواء. وعلاوة على ذلك، عقدت الحركة تجمعات في جميع أنحاء إقليم روتشورو، حرضت خلالها السكان على تنظيم مظاهرات ضد اللواء. وبغية تجنب الاضطراب إلى المشاركة فيها، فرت أعداد كبيرة من المدنيين إلى غوما خلال الفترة بين ٨ و ١٢ نيسان/أبريل. وطيلة شهر نيسان/أبريل، وردت تقارير عن أعمال قتل واختطاف ونهب واغتصاب ارتكبتها الحركة في مدينة روتشورو وكيوانجا.

٥ - واندلع القتال مجدداً بين الحركة والقوات المسلحة الكونغولية قرب موتاهو، على مسافة حوالي ١٠ كيلومترات من غوما، في الفترة بين ٢٠ و ٢٢ أيار/مايو، ويبدو أن الحركة كانت هي البادئة. واستخدم كلا الجانبين المدفعية في الاشتباكات وأطلقت الطائرات العمودية الهجومية التابعة للقوات المسلحة الكونغولية النار على مواقع الحركة. وأصاب قذائف الهاون التي أطلقتها الحركة منطقة سكنية في غوما وضربت عدة صواريخ مناطق قريبة من مخيم موغونغا الثالث للمشردين داخليا. وشرعت البعثة في تنفيذ خططها للدفاع عن

غوما، بما فيها وضع قوات الرد السريع في حالة تأهب. وقُتل أربعة مدنيين على الأقل، منهم ثلاثة أطفال نتيجة الاشتباكات وتشرد ما يقارب ١١ ٠٠٠ مدني. وبعد الفشل في التقدم والاستيلاء على مواقع جديدة، أعلن متحدث باسم الحركة وقف إطلاق النار من جانب واحد.

٦ - واستمر نشاط جماعات مسلحة أخرى في المقاطعة، حيث قامت بتجميع الصفوف والتجنيد والاشتباك مع القوات المسلحة الكونغولية. واندلعت أعمال عنف من ٢٧ شباط/فبراير إلى ٥ آذار/مارس، بين تحالف الوطنيين من أجل كونغو حرة وذات سيادة (التحالف) والقوات المسلحة الكونغولية في كيتشانغا، في إقليم ماسيسي، مما أدى إلى تشريد ٥ ٠٠٠ من المدنيين، الذين لجأوا إلى القاعدة الأمامية للبعثة، الموجودة في المنطقة. واستمر انعدام الأمن في منطقة الشمال الكبير، مع زيادة مثيرة للقلق في عمليات الاختطاف. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أفادت التقارير أن القوى الديمقراطية المتحالفة/الجيش الوطني لتحرير أوغندا ومجموعات الماي ماي اختطفت ١١٢ شخصا في إقليم بيني. وفي الفترة بين ١٩ و ٢١ نيسان/أبريل وحدها، اختطفت قوات الدفاع المتحالفة/الجيش الوطني لتحرير أوغندا ٤٦ مدنيا، من بينهم ١١ طفلا على المحور الطريقي كامانغو - بيني - مباو.

٧ - وظلت الحالة الأمنية في جنوب كيفو غير مستقرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وواصلت الجماعات المسلحة، بما فيها ذلك جماعة ماي ماي ياكوتومبا، وماي ماي نيأتورا، وماي ماي ماييلي، وماي ماي بواساكالا، وماي ماي مولومبا مفاوضات مع القوات المسلحة الكونغولية بشأن الإدماج، وذلك في خضم استمرارها في التجنيد لتعزيز صفوفها. وواصلت فصائل ماي ماي رايا موتومبوكي نشاطها في أقاليم كاباري ووالونغو وموينغا وشابوندا، بعد أن دحرت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا جنوبا في اتجاه إقليمي موينغا وأوفيرا. ووردت باستمرار تقارير عن تسلل عناصر القوات الوطنية لتحرير بوروندي عبر نقاط عبور مختلفة في إقليم أوفيرا. كما وردت تقارير متواصلة خلال الفترة قيد الاستعراض عن محاولات حركة ٢٣ آذار/مارس زعزعة استقرار المقاطعة بالاعتماد على وكلاء أو من خلال إقامة تحالفات مع الجماعات المسلحة المحلية.

٨ - وفي مانيمبا، وسعت جماعات ماي ماي رايا موتومبوكي نطاق وجودها من شابوندا في كيفو الجنوبية إلى إقليم بونيا بجموار المواقع الغنية بالمعادن. وفي ١٧ و ٢٢ شباط/فبراير، استعادت القوات المسلحة الكونغولية السيطرة على قريتي كاسيسي وبونيا من ماي ماي رايا موتومبوكي. وبعد أن دُحرت عناصر ماي ماي رايا موتومبوكي في اتجاه الجنوب، تناوشت

مع القوات المسلحة الكونغولية على امتداد مثلث كاسيسي - شابوندا - واليكالي، مما أدى إلى تشريد السكان.

٩ - وفي كاتانغا، كثفت جماعة الماي ماي التي يقودها جيدون كيونغو موتانغا، والمعروفة باسم "كاتا كاتانغا، هجماتها على القوات المسلحة الكونغولية وسلطات الدولة في إقليم بويتو وموبا. ووسعت الجماعة نطاق سيطرتها شمالا باتجاه كاليمي وجنوبا باتجاه لوبومباشي، مع الترويج في الوقت ذاته لخطة انفصالية. في ٢٣ آذار/مارس، شنت مجموعة من أكثر من ٣٠٠ من عناصر ماي ماي كاتا كاتانغا هجوما على لوبومباشي. وحسب ما أوردته سلطات المقاطعات، قُتل ٢٧ شخصا وجرح ٥٠ خلال تلك الحادثة. وعلى الرغم من تدخل القوات المسلحة الكونغولية، اقتحمت مجموعة كبيرة من الماي ماي مجمع البعثة بالقوة؛ وبعد إجراء مفاوضات، تخلت عن أسلحتها لأفراد البعثة وتم بعد ذلك تسليم عناصرها إلى السلطات الحكومية. وبدعم من شركاء منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، تم فصل ٤٠ طفلا عن مجموعة الماي ماي التي أُلقي القبض عليها. ودفعت حادثة ٢٣ آذار/مارس الرئيس كاييلا إلى تغيير قائد المنطقة العسكرية السادسة، ورؤساء أجهزة الشرطة والمخابرات في المقاطعات.

١٠ - وفي مقاطعة أورينتال، وعلى الرغم من الانخفاض الطفيف في عدد الهجمات مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، ظلت مجموعات صغيرة ومتنقلة من العناصر المتبقية من جيش الرب للمقاومة تنشط بشكل خاص في مقاطعة أويلي العليا، حيث استهدفت محور دونغو - دورو، ومنطقة بانغادي - نغيلما. وفي ٢١ آذار/مارس، في ديغبا، الواقعة على بعد حوالي ٤٥ كيلومترا شمال أنغو في أويلي السفلى، أطلق جيش الرب للمقاومة سراح مجموعة من ٢٧ من المختطفين، مكونة من ١٥ امرأة و ١٢ طفلا.

١١ - في مقاطعة إيرومو الجنوبية، لم تكلل الجهود الرامية إلى إدماج عناصر قوات المقاومة الوطنية في إيتوري في القوات المسلحة الكونغولية بالنجاح. ففي ١ آذار/مارس، شنت القوات المسلحة الكونغولية عملية عسكرية ضد قوات المقاومة الوطنية في إيتوري في ميدو، ومالو، وسونغولو، وفرضت سيطرتها على تلك المناطق. وفي شمال إقليم أرو، استهدفت جماعة مسلحة جديدة تدعى قوات الدفاع عن السكان المحليين في مقاطعة أورينتال مواقع القوات المسلحة الكونغولية والشرطة الوطنية الكونغولية. وفي إقليم مامبسا، شنت جماعة ماي ماي مورغان و "العقيد" هيلير كومي بالوكو، الفار من القوات المسلحة الكونغولية، هجمات ضد المدنيين في مناطق التعدين الجوفي للذهب.

الحالة الإنسانية

١٢ - نشأت احتياجات إنسانية جديدة ترجع أساسا إلى تواصل القتال في مقاطعة كيفو الشمالية، وزيادة نشاط الميليشيات في مقاطعتي كاتانغا ومانيمبا، وانتشار الأوبئة باستمرار، لا سيما الكوليرا في لوبومباشي، وفرار حوالي ٤٠ ٠٠٠ من اللاجئين من جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المقاطعة الاستوائية ومقاطعة أورينتال. ويقدر أن مجموع عدد المشردين داخليا بلغ ٢,٦ مليون. وسُجلت زيادة في مقاطعة كيفو الشمالية، حيث ارتفعت نسبة التشرّد من ١٥ في المائة إلى ما مجموعه ٩٢٠ ٠٠٠، وذلك بسبب أنشطة الجماعات المسلحة وردّ القوات المسلحة الكونغولية عليها. وفي حين ظل ٤٢٨ ٠٠٠ شخص مشردين في مقاطعة أورينتال، منهم ٣٢٠ ٠٠٠ نتيجة أنشطة جيش الرب للمقاومة، لوحظت خلال الفترة المشمولة بالتقرير حركات متواضعة للعودة وإعادة التوطين في المراكز الحضرية، بما في ذلك دونغو، وفاراجي، ونيانغارا. وفي مانيمبا، ونتيجة للنشاط المتزايد للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجماعات الماي ماي، تشرّد أكثر من ٥٥ ٠٠٠ شخص آخر بين شباط/فبراير ونيسان/أبريل، ليصل المجموع إلى ٢١٤ ٧٠٠ مشرد في ٣٠ نيسان/أبريل. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير أيضا، تجاوزت معدلات سوء التغذية الحاد في مقاطعات كيفو الجنوبية، وكاتانغا، وكاساي عتبة الطوارئ الوطنية المحددة بـ ١٠ في المائة.

١٣ - وقام الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية ونائب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، بزيارة غوما وبوكافو من ٢٧ إلى ٣٠ أيار/مايو لتقييم حالة المشردين داخليا وتبادل الآراء مع البعثة حول الشؤون الإنسانية ومسائل الحماية ذات الصلة بلواء التدخل.

١٤ - وحتى ١٢ حزيران/يونيه، تم تمويل ٣٩ في المائة من خطة العمل الإنسانية لعام ٢٠١٣، المقدرة بمبلغ ٨٩٣ مليون دولار. وفي آذار/مارس، خصص منسق الشؤون الإنسانية مبلغ ٢,٥ مليون دولار من "احتياطي" الصندوق المشترك للعمل الإنساني لتلبية احتياجات ٥٤ ٠٠٠ من المشردين داخليا في إقليم بويتو في كاتانغا، في حين أُطلق نداء لتخصيص ١٥ مليون دولار من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ في أيار/مايو لتلبية احتياجات اللاجئين من جمهورية أفريقيا الوسطى. وتمت الموافقة على مقترح من الصندوق المركزي بتخصيص ٨ ملايين دولار للاجئين الفارين من جمهورية أفريقيا الوسطى، بينما قدمت اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية اقتراحا بتخصيص ٤ ملايين دولار من الصندوق المركزي للتحصين ضد الحصبة على وجه السرعة.

التطورات السياسية

١٥ - في ١٩ آذار/مارس، أكدت محكمة العدل العليا أن القانون القاضي بإنشاء المحكمة الدستورية الذي كان قد اعتمد في عام ٢٠١١ يتماشى مع الدستور. وأعاد الرئيس كاييلا القانون إلى البرلمان موصيا إياه بإجراء مراجعة. وفي ١١ نيسان/أبريل، اقترح مجلس الشيوخ أن يوقع الرئيس القانون بالصيغة التي اعتمد بها وأن يُعرض مشروع قانون منفصل من أجل إدخال تعديلات عليه.

١٦ - وفي ١٥ نيسان/أبريل، رفضت الجمعية العامة طلبا لسحب الثقة من حكومة رئيس الوزراء أوغوستين ماتاتا بونيو كان قدّمه عضو من المعارضة في الجمعية العامة، ادعى فيه وقوع انتهاكات للدستور وسوء إدارة المالية العامة.

١٧ - وفي ١٨ نيسان/أبريل، عقد رئيس الوزراء ندوة صحفية لاستعراض سجل أعمال حكومته خلال ١٢ شهرا. فأبرز أوجه التحسن في الاقتصاد، التي عزّاهها إلى الإدارة المالية الصارمة وتحسن الحوكمة. وفي ٩ أيار/مايو، أصدرت الحكومة تقريرا يعرض إنجازات العام الأول من توليها مقاليد الحكم. ويرد في الفقرات من ٦٢ إلى ٧٦ من هذا التقرير عرض للتطورات السياسية الهامة الأخرى كجزء من تنفيذ الالتزامات الوطنية بموجب إطار السلام والأمن والتعاون.

التطورات الإقليمية

١٨ - تواصلت المحادثات بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ آذار/مارس في كمبالا، إلا أنها لم تحرز تقدما يذكر.

١٩ - وقمت في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ أيار/مايو بزيارة مشتركة مع رئيس البنك الدولي يونغ كيم إلى أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا دعما لإطار السلام والأمن والتعاون. وفي ٢٦ أيار/مايو اشتركت مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في رئاسة الاجتماع الأول لآلية الإشراف الإقليمية الخاصة بالإطار. وقد أوردت مزيدا من المعلومات عن هذه الزيارة ومحادثات كمبالا في تقريرتي عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون.

ثالثا - تنفيذ ولاية البعثة

حماية المدنيين

٢٠ - حتى نيسان/أبريل، سجلت المجموعة المعنية بالحماية، التي ترأسها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أكثر من ١٠ ٦٠٠ حادثة متعلقة بالحماية في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية.

٢١ - واستخدمت البعثة مجموعة متنوعة من الوسائل للتعامل مع هذه التطورات، بما في ذلك استعمال قوات الرد السريع، وكذلك الدوريات الثابتة والمتحركة. وظلت أولوية البعثة هي تأمين المواقع الاستراتيجية في غوما وحولها، ولا سيما خلال الاقتتال بين فصائل حركة ٢٣ آذار/مارس. وتمهيدا لنشر لواء التدخل، أغلقت البعثة أربع قواعد أمامية وغيرت مواقع انتشار تلك القوات من أجل تعزيز الدفاعات الخاصة بغوما. وعلاوة على ذلك، نشرت تسع قواعد متحركة في مقاطعة إيتوري لردع هجمات قوات المقاومة الوطنية في إيتوري وجماعة الماي - ماي سيمبا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت وحدات الشرطة المشكلة أيضا ٢٢٤ دورية حول مخيمات المشردين داخليا في كيفو الشمالية. وظلت كذلك أنشطة إزالة الألغام تساهم في جهود حماية المدنيين.

٢٢ - وفي الفترة بين شباط/فبراير ونيسان/أبريل، نشرت البعثة في مقاطعتي كيفو الجنوبية وكاتانغا ٣٠ مساعدا لشؤون الاتصال المجتمعي استقدموا حديثا، مما رفع العدد الكلي إلى ٢٠٢، وذلك من أجل دعم ٧٥ قاعدة أمامية والمساعدة على تحديد الاحتياجات المتعلقة بالحماية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نشرت ٢٣ فرقة حماية مشتركة في مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وأورينتال من أجل تقييم الحالة الأمنية وتحديد الاحتياجات المتعلقة بالحماية. ومكنت ٢٥ شبكة معنية بتحذير السكان المحليين تابعة للبعثة ٢٢٥ مجتمعا محليا منعزلا في مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وأورينتال من الاتصال بالسلطات المحلية أو البعثة في حالة وجوب خطر يهددها.

نشر البعثة والعمليات ضد الجماعات المسلحة

٢٣ - قامت البعثة بتحضيرات لنشر لواء التدخل. فأرسلت بعثات تقنية سابقة للنشر وفرق متعددة التخصصات تختص في التدريب بشأن حقوق الإنسان وحماية المدنيين إلى البلدان المساهمة بقوات في لواء التدخل. وبدأ أيضا التخطيط للتنسيق في المستقبل مع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني. وأنشئ مقر اللواء في غوما في ٢٣ نيسان/أبريل. وركزت البعثة كتيبة جنوب أفريقيا في غوما قبل نقلها إلى لواء التدخل ونقلت كتيبة أوروغواي للقوات

الاحتياطية من إلى المواقع التي أخلتها كتيبة جنوب أفريقيا من أجل سد الفراغ. وبحلول ١٧ حزيران/يونيه، نُشر ٢٣٢ جندياً من جمهورية تنزانيا المتحدة و ٨٠٨ جنود من جنوب أفريقيا كجزء من لواء التدخل، في حين يتوقع أن يتم نشر الجنود الملاويين بحلول منتصف تموز/يوليه. ومع نشر لواء التدخل في ساكي، بمقاطعة كيفو الشمالية، يقدر أن ينشر ٩٥ في المائة من العنصر العسكري للبعثة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢٤ - وأجري عدد من العمليات المشتركة مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. إذ تم القيام بعمليات نشر قوات قتال مؤقتة مشتركة، ودوريات نهرية مشتركة على بحيرة كيفو وتدريب على استخدام الطائرات العمودية الهجومية التابعة للبعثة في خطط دفاع القوات المسلحة. وفي إطار الامتثال الصارم لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان فيما يخص دعم الأمم المتحدة لقوات الأمن غير التابعة للأمم المتحدة، واصلت البعثة تقديم الدعم للقوات المسلحة في عمليات تستهدف الجماعات المسلحة في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، وأورينتال، والمقاطعة الاستوائية. وفي كاتانغا، قامت البعثة بدوريات مكثفة في كونغولو وبينديرا وكاليمي وموبا من أجل حماية السكان من أنشطة جماعات ماي - ماي.

سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة في سياق عمليات محتملة للواء التابع للبعثة

٢٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت البعثة بتقييم كامل للمخاطر الأمنية واستعراض لتدابيرها الأمنية وإجراءاتها التشغيلية القائمة. وكان الهدف من العملية هو التأكد من تخفيف المخاطر المرتبطة بالعمليات المحتملة للواء التدخل أو أي تدابير مضادة للجماعات المسلحة وما قد يترتب عنها من آثار على سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة، وأصولها، ومرافقها.

٢٦ - وخلص تقييم للتهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، بالنسبة لموظفي الأمم المتحدة إلى أنه يشمل خطر الهجمات المتعمدة، وعمليات الاختطاف، وكذلك المخاطر المرتبطة بوجود ذخائر وألغام غير منفجرة. واستكملت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري الخطط التنفيذية من أجل التقليل إلى أدنى حد من المخاطر بالنسبة للموظفين العاملين في المجالين الإنساني والإنمائي والبرامج المتعلقة بالمجالين معا.

٢٧ - وظل مستوى التهديدات والمخاطر الأمنية التي تواجه موظفي الأمم المتحدة وأماكن عملها وعملياتها منخفضاً في الجزء الغربي من البلاد. غير أن الحالة في الشرق كانت مختلفة على نحو ملحوظ، إذ سجلت أكثر من ٥١ حادثة أمنية بين ١٥ شباط/فبراير و ٨ أيار/مايو. وفي ٢٣ آذار/مارس، تكبد مكتب البعثة الإقليمي في لومومباشي، وإن لم يكن هدفاً مباشراً،

حسائر مادية كبيرة عندما هاجمت جماعة الماي - ماي كاتا كتانغا المدينة. وعقب هذه الحادثة، اعتمدت البعثة تدابير وإجراءات دفاعية جديدة بالنسبة لجميع مكاتبها الإقليمية، بما فيها تدابير للتعامل مع حالات المقاتلين المسلحين الذين يبحثون عن ملجأ أو يستسلمون في مرافق الأمم المتحدة. وفي ٢١ نيسان/أبريل، أسفرت محاولة رجال مسلحين اقتحام معسكر البعثة في مونيغي في شمال غوما عن مقتل واحد منهم. وفي ٧ أيار/مايو، نصب مهاجمون مسلحون كمينا لقافلة عسكرية تابعة للبعثة على بعد ١٨ كيلومترا من بوكافو في كيفو الجنوبية. وجرح جندي تابع للبعثة وتوفي في وقت لاحق. وفي ٨ أيار/مايو اعتقلت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية شخصين مشتبه بهما؛ والتحقيقات متواصلة لمعرفة دوافع هذا الهجوم.

رصد تنفيذ الحظر على توريد الأسلحة

٢٨ - واصلت البعثة تحضيراتها لتعزيز قدراتها الخاصة بالمراقبة، بما فيها نشر منظومات جوية ذاتية التشغيل. ويجري القيام بالتقييم التقني للاقتراحات المتعلقة بنشر هذه المنظومات. وبذلت جهود من أجل رصد التحركات على طول المناطق الحدودية الشرقية في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. ومكنت الرادارات البحرية المركبة على شواطئ بحيرة كيفو من فهم أفضل للتحركات والأنشطة على البحيرة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت البعثة تقارير عن دعم خارجي مزعوم لحركة ٢٣ آذار/مارس.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج

٢٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شارك مقاتلون أجانب ومعالون من الجماعات المسلحة الكونغولية والأجنبية طوعا في برنامج البعثة الخاص بنزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج. وشملت العملية ٤٨ عنصرا أجنبيا من حركة ٢٣ آذار/مارس، تبين من خلال التحقيق أن من بينهم ٤٦ روانديا، وأوغنديا واحدا، وكونغوليا واحدا. وفي ما يتعلق بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، شارك ١١٩ مقاتلا أجنبيا و ١٢٣ من معاليهم و ٥ أطفال مرتبطين بالجماعات المسلحة طوعا في برنامج البعثة. وعلاوة على ذلك، استقبلت البعثة ٧٢٠ فردا كونغوليا من الجماعات المسلحة، من بينهم ٢٤٢ من حركة ٢٣ آذار/مارس و ٨٩ من أفراد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

٣٠ - وفي ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣، اتخذت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية خطوة أولى نحو وضع برنامج وطني جديد من خلال إعداد مشروع خطة وحيدة وشاملة خاصة بنزع

السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج من أجل الجماعات المسلحة الأجنبية والكونغولية على السواء. وأنشئ فريق عامل استراتيجي معني بترع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج تشارك فيه البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري من أجل دعم هذه الخطة، التي من المتوقع أن تعالج ما يقدر بـ ١٤ ٠٠٠ حالة متعلقة بمستفيدين كونغوليين و ٣ ٠٠٠ حالة متعلقة بعناصر أجنبية. ولا يزال توافر التمويل الكافي يشكل تحدياً كبيراً لهذه الخطة.

مكافحة الألغام

٣١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أزالَت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام ١٤٧٧ قطعة ذخيرة غير منفجرة وتخلصت من ٢ ٥٠٠ طلقة من ذخيرة الأسلحة الصغيرة. وعلاوة على ذلك، قامت الدائرة بتثقيف ٢٤ ٥٦٥ شخصا بشأن مخاطر الألغام. وفي أيار/مايو، تولت الدائرة، في إطار دعم مباشر لعمليات البعثة، تنسيق دراسة استقصائية على صعيد البلد عن التلوث بالألغام الأرضية هدفها توفير تقييم دقيق للمخاطر في منطقة عمليات البعثة. وواصلت الدائرة أيضاً تقديم الدعم للبعثة في إدارة سلامة مناولة الذخائر والأسلحة.

إصلاح قطاع الأمن

٣٢ - عن طريق المساعي الحميدة التي بذلها ممثلي الخاص، واصلت البعثة العمل على كسب تأييد المسؤولين الحكوميين وتوفير دعم الأمم المتحدة لإصلاح قطاعي العدالة والأمن، لا سيما إصلاح الجيش، الذي اعتبره الرئيس كابيلا أولوية رئيسية للحكومة في خطابه بمناسبة حلول العام الجديد. كما واصلت البعثة جهودها الرامية إلى تعزيز التنسيق بين السلطات الوطنية والشركاء الدوليين بشأن جهود الإصلاح.

٣٣ - وفي ١٠ أيار/مايو، أقر المجلس الأعلى للدفاع، الذي يرأسه الرئيس كابيلا، خطة عامة لتدريب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بغية تنفيذ خريطة الطريق لإنشاء قوة للرد السريع ضمن القوات المسلحة. وتقدم البعثة الدعم للقوات المسلحة في إنشاء مركز تدريب تعبوي للكثائب في كيسانغاني، سينفذ برنامجاً مدته ستة أشهر لتدريب وإرشاد قوة الرد السريع. وفي ٢١ أيار/مايو، قدم وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية إحاطة إلى السلك الدبلوماسي في كينشاسا بشأن الخطط الحكومية لإصلاح الأمن، وبصفة خاصة إصلاح الجيش والشرطة.

٣٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أكملت البعثة دورة تدريبية مدتها شهر لتحديد معلومات الكتيبة ٣٢١ التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في معسكر

لوبيريزي، على بعد ٨٠ كيلومترا جنوب بوكافو في مقاطعة كيفو الجنوبية. وعلى إثر تلك الدورة عادت الكتيبة إلى كيفو الشمالية وأدت دورا فعالا في منع تقدم حركة ٢٣ آذار/مارس أثناء الاشتباكات التي وقعت في ٢٠ و ٢٢ أيار/مايو في منطقة غوما. ونظمت البعثة كذلك دورة تدريبية لوحدات القوات المسلحة المنتشرة في إيتوري، ومقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، بهدف تعزيز قدراتها العملية. وفي إطار خطة التدريب وخطة الطريق المذكورتين أعلاه، تعزم البعثة تقديم الدعم للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في إنشاء ثلاثة مراكز تدريب في لوبيريزي ورويندي، كيفو الشمالية، وفي رومبارا، بإقليم إيتوري.

٣٥ - وواصلت البعثة وسائر الشركاء الدوليين أيضا تقديم المساعدة التقنية والدعم المالي للتدريب الجاري للمجندين الجدد في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، تمشيا مع سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

الشرطة

٣٦ - في مجال إصلاح الشرطة، شارك خبراء الشرطة التابعون للبعثة، برعاية الأمانة التنفيذية الوطنية للجنة التوجيهية لإصلاح الشرطة، في إعداد مشروع مرسومين بشأن تنظيم وأداء مديرية عامة لكليات ومراكز تدريب الشرطة ومفوضيات الشرطة الوطنية الكونغولية في المقاطعات.

٣٧ - وفي آذار/مارس، نظمت البعثة تدريباً أساسياً لما مجموعه ٩٧٣ من طلاب الشرطة الوطنية الكونغولية، من بينهم ٤٣ امرأة، في مركز كابالاتا بمقاطعة أورينتال ومركز كاسانغولو بمقاطعة الكونغو السفلى. وفي آذار/مارس أيضا، جرى توفير تدريب متخصص على أساليب التحقيق في قضايا العنف الجنسي والجنساني لـ ١٣٤ من أفراد الشرطة الوطنية الكونغولية التابعين لإدارة التحقيقات الجنائية، وفي مجال الخفارة المجتمعية لـ ٨٣٧ متدربا من الشرطة الوطنية الكونغولية، وفي مجال تكنولوجيا الحاسوب لـ ١٠٠ من كبار الضباط. ونُظمت دورة تدريبية لتجديد المعلومات في تقنيات مكافحة الشغب، في امبوجي - مايي بإقليم كاساي في مقاطعة أورينتال لـ ٢٦٤ فردا من أفراد الشرطة الوطنية الكونغولية، من بينهم ٢٠ امرأة. ووضعت البعثة أيضا مشروعا لتدريب وتجهيز مفرزة من الشرطة لتوفير الأمن في مخيمات المشردين داخليا، ومشروعا آخر لزيادة قدرة الاستيعاب بمركز تدريب الشرطة في مونغونغو من ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ متدرب سنويا.

٣٨ - وفي ٨ نيسان/أبريل، اعتمدت الحكومة خطة عمل تمتد على خمس سنوات (٢٠١٢-٢٠١٦) وتبلغ تكاليفها ٨٠٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة، وتستند إلى

الإطار الاستراتيجي الطويل الأجل لإصلاح الشرطة. وفي ٣ حزيران/يونيه، أصدر الرئيس كابيلا قانون جهاز الشرطة.

المؤسسات القضائية والإصلاحات

٣٩ - واصلت البعثة ووكالات الأمم المتحدة المساعدة في إصلاح النظام القضائي، بما في ذلك إحراز التقدم نحو وضع برنامج العدالة المشترك المتعدد السنوات التابع للأمم المتحدة في صيغته النهائية.

٤٠ - وقدمت الأمم المتحدة دعماً كبيراً لتعزيز نظام العدالة الجنائية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل مكافحة الإفلات من العقاب عن ارتكاب جرائم العنف الجنسي وغيرها من الجرائم الخطيرة. وتضمنت هذه المساعدة إتاحة الهياكل الأساسية وتنظيم مراكز المساعدة القانونية ودعم التحقيقات. وبدعم من البعثة، استأنف ١١٥ من أصل ١٢٠ من مسؤولي القضاء المدني، و ١٩ من أصل ٢٣ من مسؤولي القضاء العسكري عملهم في غوما، بحلول آذار/مارس بعد هروبهم من المدينة لما احتلتها حركة ٢٣ مارس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

٤١ - وأدى الدعم المقدم لنشر المحاكم المتنقلة إلى نظر القضاة المدنيين والعسكريين في ٢٣٤ قضية وإصدارهم ٥٤ حكماً. وقدم الدعم كذلك لإجراء ٨٢ تفتيشاً قضائياً في نزانات الاحتجاز، أدت إلى تسوية وضع ٢٣٤ حالة من حالات الاحتجاز غير القانوني والإفراج عن ١٤٢ شخصا. ونتيجة لجهود الدعوة وتحسين إدارة سجلات السجون، تم أيضاً تخفيض عدد حالات الاحتجاز الاحتياطي والمطول والتعسفي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير أيضاً، تلقت البعثة أربعة طلبات إضافية للحصول على الدعم من خلايا دعم الملاحقة القضائية التابعة لها، وبذلك وصل مجموع عدد الطلبات المقدمة منذ عام ٢٠١١ إلى ٣٢ طلباً.

٤٢ - وقامت البعثة بتدريب ٨٤ من موظفي السجون من مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية في مجالات إدارة السجون وأمنها وعملياتها. وسينشر هؤلاء الموظفون في مرافق السجون المشيدة حديثاً في هاتين المقاطعتين في إطار الخطة الحكومية لتحقيق الاستقرار والتعمير في المناطق المتأثرة بالحرب. وبدأت في ٤ آذار/مارس بكينشاسا دورة تدريبية مدتها ستة أشهر لتدريب ١٠٠ ضابط عسكري لنشرهم في السجون العسكرية.

حقوق الإنسان

٤٣ - واصلت البعثة التحقيق في الادعاءات الخطيرة المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان. وكما ورد في الفقرة ٦، وقعت اشتباكات استُخدمت فيها أسلحة ثقيلة بين مقاتلين تابعين لتحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذو سيادة وجنود الكتيبة ٨١٢ التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ٦ إلى ٢٧ شباط/فبراير إلى ٥ آذار/مارس، في إقليم ماسيسي بمقاطعة كيفو الشمالية. وأفادت التقارير بمقتل ما لا يقل عن ٢٧ مدنيا، من بينهم عشرة أطفال وامرأتان وإصابة ٨٩ آخرين خلال هذه الاشتباكات التي استهدف فيها كلا الجانبين السكان المدنيين. وأفادت التقارير أيضا باغتصاب امرأة وفتاة قاصر، ثم قتلتهما على أيدي جنود تابعين للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأفيد عن نهب و/أو تدمير أكثر من ٥٠٠ منزل ولحقت أيضا أضرار بمستشفيات وممتلكات تابعة للمنظمات الإنسانية الدولية.

٤٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وردت تقارير تفيد بحدوث عدة عمليات قتل وانتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبها المقاتلون في الاشتباكات بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وجماعة ماي - ماي رايما موتومبوكي في أقاليم شابوندان ووالونغو وموينغا بمقاطعة كيفو الجنوبية.

٤٥ - وظلت حالة حقوق الإنسان في كاتانغا مصدر قلق كبير، إذ أفيد بأن العناصر التابعة لجماعة ماي - ماي كاتانغا مسؤولة عن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بما فيها الاغتصاب والقتل والاختفاء القسري والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في ميتوبا ومانونو وبويتو وماليمبا انكولو. وأفيد أيضا بأن جنودا تابعين للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية قد ارتكبوا انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في إطار العمليات التي قاموا بها ضد جماعات ماي - ماي. وخلصت التحقيقات التي أجرتها البعثة إلى أن أفراد الشرطة الوطنية وجنود القوات المسلحة استعملوا القوة بشكل مفرط ضد عناصر من الماي - ماي حاولت الهجوم على لومباشي في ٢٣ آذار/مارس، فأدى ذلك إلى مقتل ثلاثة مدنيين وإصابة ستة آخرين على الأقل.

٤٦ - وفي ١٣ آذار/مارس، أصدر مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان تقريرا عن حالة حقوق الإنسان في مراكز الاحتجاز في جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية، أكد فيه وفاة ١٠١ شخص أثناء الاحتجاز في عام ٢٠١٢. والأسباب الرئيسية لوفاة هؤلاء الأشخاص هي الظروف السيئة مثل الازدحام وسوء التغذية وقلة إمكانية الحصول على الرعاية الصحية، والتعذيب وسوء المعاملة وعدم خضوع نظام السجون للمساءلة.

٤٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حدثت عدة تطورات إيجابية في مجال مكافحة الإفلات من العقاب منها: نقل بوسكو انتغاندا إلى المحكمة الجنائية الدولية في ٢٢ آذار/مارس، ونقل المقدم بيدي موبولي إنغوينغينا الملقب "العقيد ١٠٦" من كينشاسا إلى بوكافو في ٢ نيسان/أبريل، للمثول أمام المحكمة العسكرية في كيفو الشمالية، بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية؛ وقيام الحامية العسكرية بإيتوري بإعادة فتح الإجراءات القضائية ضد كوبرا ماتاتا التابع لجهة المقاومة الوطنية في إيتوري في ١٨ نيسان/أبريل؛ واستئناف محاكمة الجنرال كاكفافو بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في المحكمة العليا بكينشاسا في ١٩ نيسان/أبريل. وأدين أربعة على الأقل من جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو خلال الفترة قيد الاستعراض بتهمة ارتكاب أعمال التعذيب.

٤٨ - وفي ٨ أيار/مايو، أصدرت البعثة تقريراً عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها جنود تابعون للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومقاتلون تابعون لحركة ٢٣ آذار/مارس في مينوا وحولها، في الفترة بين ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر و ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وواصلت البعثة دعوتها لمقاضاة جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المسؤولين عن الاغتصاب الجماعي لنساء وفتيات وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة. وإثر جمع عدد كبير من الشهادات، من بينها شهادات مقدمة مما يزيد على ٢٠٠ من المتعرضين للاغتصاب، تم وقف عمل ١٢ من كبار ضباط القوات المسلحة وإلقاء القبض على ١١ مشتبه فيها فيهم تابعين للقوات المسلحة فيما يتعلق بالانتهاكات المرتكبة. وما زالت التحقيقات جارية.

العنف الجنسي

٤٩ - حتى ٣٠ نيسان/أبريل، سجلت البعثة حوادث عنف جنسي تعرضت لها ٣٢٠ أنثى على الأقل، منهن ١٢٩ طفلة، يُزعم أن الجماعات المسلحة وقوات الأمن الوطني ارتكبتها، ووقع معظمها في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي الغالب، وقعت الحوادث التي تورطت فيها عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية خلال تحركات القوات أو عمليات ضد الجماعات المسلحة في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية.

٥٠ - وحسب ما أفادت به اليونيسيف، قُدمت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، المساعدة الطبية والنفسية إلى ٥٦٦ ٧ شخصاً، منهم ٣٣٥٨ في مرحلة الطفولة، وذلك في إطار المساعدة المقدمة إلى المتعرضين للعنف الجنسي.

٥١ - وقامت ممثلي الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، زينب حواء بانغورا، بزيارة جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ٢٠ إلى ٣٠ آذار/مارس، وعقدت اجتماعات مع الرئيس كابيلا ورئيس الوزراء ماتاتا بونيو، فضلا عن طائفة واسعة من أصحاب الشأن الآخرين في كينشاسا، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية، ومقاطعة أورينتال. وتكللت مهمة الممثلة الخاصة بصدر بيان مشترك بين الحكومة والأمم المتحدة بشأن التدابير الرامية إلى التصدي للعنف الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الأطفال والنزاع المسلح

٥٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض، قامت آلية الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال (آلية الرصد والإبلاغ)، التي تشترك في قيادتها اليونيسيف والبعثة، بتوثيق قيام الجماعات المسلحة في الفترة من ١ شباط/فبراير إلى ٢٤ أيار/مايو بتجنيد ٩٤ طفلا كونغوليا (٣٤ بنتا و ٦٠ ولدا)، كان ٢٨ منهم دون سن الخامسة عشرة. واستخدم معظم الأطفال كحمالين وطباخين ومقاتلين ورقيق جنس. ووثقت آلية الرصد والإبلاغ أيضا حالات ٤٨٥ طفلا (٨٥ بنتا و ٣٧٣ ولدا) فروا من القوات والجماعات المسلحة أو انفصلوا عنها. وشملت هذه الحالات ٢٦ ولدا مرتبطين بحركة ٢٣ آذار/مارس (M23) كان من بينهم ثمانية روانديين. ووثقت آلية الرصد والإبلاغ حالات ٣٣ طفلا قتلوا أو شوهوا كنتيجة مباشرة لأعمال العنف المتصلة بالنزاع خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٥٣ - واستطاعت فرقة العمل القطرية المعنية بالأطفال والنزاع المسلح التابعة للأمم المتحدة تأمين الإفراج عن ١٥٠ طفلا وفصلهم عن جماعات ماي ماي كانا كاتانغا، وماي ماي شيطاني، وماي ماي نيأتورا. ونتيجة لزيادة الدعوة والتعاون مع الحكومة أيضا، أفرج عن ٩٦ طفلا مرتبطين سابقا بجماعات مسلحة من مرافق الاحتجاز التابعة للقوات المسلحة أو الأجهزة الأمنية الأخرى. وفُصل خمسة فتيان أثناء فرز الجنود الجدد بالقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٥٤ - ودربت البعثة أكثر من ٢ ٢٠٠ من أفراد الشرطة الوطنية الكونغولية والقوات المسلحة على تدابير حماية الطفل وحقوق الطفل. وفيما يتعلق بتنفيذ خطة العمل المشتركة بين الحكومة والأمم المتحدة، وقّع كل من المدير العام لوكالة الاستخبارات الوطنية، كاليف موتوندو، ووزير الدفاع، لوبا نتامبو على توجيهين إداريين في ٣ أيار/مايو و ٧ أيار/مايو، على التوالي. وهذان التوجيهان يجرّمان، في جملة أمور، تجنيد الأطفال ويأذنان بتسليم الأطفال المحتجزين بسبب ارتباطهم بالجماعات المسلحة إلى المؤسسات الحكومية ذات الصلة و/أو إلى الأمم المتحدة.

استخراج الموارد الطبيعية والاتجار بها

٥٥ - واصلت البعثة تقديم الدعم للعمليات المشتركة للتحقق من مواقع التعدين في مقاطعتي كيفو ومقاطعة مانيمبا، ترقبا لإنشاء "مراكز البيع" المأذون بها من الحكومة بجوار تلك المواقع، ولإجراء التقييمات الأمنية للمواقع.

التقدم المحرز في تحقيق الاستقرار وتوطيد السلام

٥٦ - واستُكمل الاستعراض الاستراتيجي للاستراتيجية الدولية لدعم الأمن وتحقيق الاستقرار في حزيران/يونيه بعد إجراء مشاورات بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وجميع الشركاء في الاستراتيجية الدولية، بما فيهم البعثة. ويضع هذا النهج الجديد أنشطة تحقيق الاستقرار على أساس الاحتياجات الخاصة بكل منطقة، التي تم تحديدها على الصعيد المحلي من خلال حوار شامل فيما بين المجتمعات المحلية، وبين تلك المجتمعات وسلطات الدولة. وأجريت أيضا مشاورات مع الحكومة من أجل كفالة الاتساق التدريجي للاستراتيجية الدولية المنقحة مع خطة تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار، ومن أجل الاتفاق على طريق موحد للمضي قدما وإطار زمني للتنفيذ. ويجري إعداد مسح لتحديد ثغرات التمويل في الاستراتيجية الدولية وفي الخطة.

٥٧ - وأجريت الجولة الثانية من المشاورات الوطنية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في الفترة من ٢١ آذار/مارس إلى ٣٠ نيسان/أبريل، بمشاركة ممثلين عن الحكومة، والمجتمع المدني، والشركاء الدوليين، قصد الاتفاق على أهداف استراتيجية ملموسة. وأتاحت هذه المشاورات فرصة لمناقشة مشروع مصفوفة الهشاشة لبرنامج الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة مع أصحاب المصلحة على صعيد المقاطعات. وبغية متابعة هذه المشاورات، انعقدت يومي ٢٧ و ٢٨ أيار/مايو حلقة دراسية وطنية اشترك في رئاستها نائب ممثلي الخاص ومنسق الشؤون الإنسانية والمنسق المقيم ورئيس الوزراء.

إعادة تشكيل البعثة وخريطة الطريق لنقل المسؤوليات

٥٨ - في آذار/مارس، أجرى ممثلو البعثة والحكومة تقييمات مشتركة للأوضاع الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتم تقييم الحالة الأمنية والإنسانية والتقدم المحرز في بسط سلطة الدولة في ٣١ إقليمًا في مقاطعات أورينتال وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية، ومانيمبا، وكاتانغا. وتم القيام بزيارات ميدانية لجمع المعلومات، لم تشمل مناطق كيفو الشمالية التي تقع تحت سيطرة حركة ٢٣ آذار/مارس. وخلصت أفرقة التقييم إلى أن نشر

البعثة بالصيغة المعدلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مع تركيز الموارد في الجزء الشرقي من البلد، كان مناسباً للوضع على أرض الواقع.

٥٩ - وعقب اتخاذ القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣) ركزت البعثة على تنقيح مفهوم مهمتها، وبدأت في العمل بالمفهوم المنقح لعمليات قواتها، ودربت وحداتها على قواعد الاشتباك المنقحة.

٦٠ - وعلى النحو المطلوب بموجب القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣)، يعرض مرفق هذا التقرير التقسيم الحالي للعمل بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في المجالات الرئيسية من ولاية البعثة. وبدأ الفريق القطري والبعثة مناقشة احتياجات نقل المسؤوليات المتعلقة بإزالة الألغام وتقديم الدعم التقني للعملية الانتخابية في أقرب وقت ممكن. وقد تم تحديد بعض التحديات في هذا الصدد. ولا شك أن عمليات لواء التدخل ستزيد الطلب على تدخلات دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام من أجل إزالة أصناف الذخائر غير المنفجرة التي خلفتها العمليات العسكرية. وستعتمد لدى الأمم المتحدة القدرة على التصدي للتلوث بالمتفجرات الناجم عن القتال، مما سيعوق قدرتها على العمل بأمان، وسيزيد احتمالات تعرض المدنيين وموظفي الأمم المتحدة للموت أو الإصابة من جراء الذخائر غير المنفجرة. وفي الوقت الحاضر، يفتقر كل من السلطات الوطنية وفريق الأمم المتحدة القطري إلى القدرة، ولا سيما الخبرة التقنية، للاضطلاع بأنشطة إزالة الألغام. وعلاوة على ذلك، ليس هناك ما يشير إلى أن التمويل الخارج عن الميزانية سيتوافر بسهولة.

٦١ - وفيما يتعلق بتقديم الدعم التقني للعملية الانتخابية، يمكن الآن استئناف العملية ذلك أن اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة المعاد هيكلتها قد أنشئت في ٧ حزيران/يونيه. وبقية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤقتاً بوقف مشروع دعم الدورة الانتخابية في ٣١ آذار/مارس، تصبح شعبة المساعدة الانتخابية التابعة للبعثة المصدر الرئيسي للدعم الدولي المقدم إلى اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة الجديدة.

٦٢ - وتعمل منظومة الأمم المتحدة، في المقر وفي الميدان، على وضع خريطة طريق مفصلة لنقل بعض المسؤوليات من البعثة إلى فريق الأمم المتحدة القطري أو الحكومة أو الشركاء الآخرين. وستستند خريطة الطريق إلى المصفوفة الواردة في مرفق هذا التقرير وستسلط الضوء على الآثار السياسية، وثورات التمويل، والجدول الزمني الأكثر قابلية للتطبيق. وستقوم على أساس مبدأ تعزيز الملكية الوطنية وكفالة اتساق عملية التخطيط لنقل المهام مع الاستراتيجيات الإنمائية للحكومة وعمليات الميزانية الوطنية. كما ستصمم خريطة الطريق على نحو يجعل فريق الأمم المتحدة القطري يقدم أقصى قدر من الإسهامات الجماعية ويحقق

أكبر أثر ممكن. وسأعرض هذه الخريطة على المجلس في تقريرتي الذي سأقدمه في أيلول/سبتمبر.

رابعاً - التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات الوطنية بموجب الاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة

آلية الرقابة الوطنية

٦٣ - طيلة الفترة قيد الاستعراض، أجرى ممثلي الخاص مناقشات متواصلة مع ممثلي حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على جميع المستويات للتشجيع على إجراء متابعة فعالة وفي إبانها للالتزامات الوطنية المعقودة بموجب إطار السلام والأمن والتعاون، بما في ذلك إنشاء آلية وطنية للرقابة. واستمرت هذه المشاورات خلال الزيارة التي قامت بها إلى كينشاسا المبعوثة الخاصة ماري روبنسون التي اجتمعت رفقة ممثلي الخاص مع الرئيس كابيلا ورئيس الوزراء ماتاتا بونيو، فضلاً عن قادة المجتمع المدني، في ٢٩ نيسان/أبريل.

٦٤ - وفي ٧ و ٨ أيار/مايو، حضر وزير الشؤون الخارجية جلستي الجمعية الوطنية للإجابة عن الأسئلة المتعلقة بإطار السلام والأمن والتعاون. وتطرق النقاش إلى أهداف ودستورية الإطار، وأسباب عدم ذكر حركة ٢٣ آذار/مارس فيه، وإلى الاعتقاد أنه لم يتم التشاور مع البرلمان قبل توقيعه. وانتقد أعضاء الجمعية الوطنية من الأغلبية والمعارضة "إجحاف" الإطار مدعين أنه ينص على التزامات محددة لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولكنه يتسم بالغموض فيما يتعلق بالتزامات الجهات الموقعة الأخرى.

٦٥ - في ١٣ أيار/مايو، اعتمد مجلس الوزراء المرسوم الرئاسي القاضي بإنشاء آلية الرقابة الوطنية على النحو المطلوب في إطار السلام والأمن والتعاون. وبموجب هذا المرسوم، الذي وقعه رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، يتم إنشاء آلية ثلاثية المستويات لتنفيذ الالتزامات الوطنية المنصوص عليها في الإطار ورصدها والإبلاغ عنها، تدوم ولايتها مدة سنة واحدة يمكن تمديدتها. وعلى صعيد وضع السياسة وصنع القرار، يترأس الرئيس كابيلا لجنة توجيهية يمثل الحكومة فيها رئيس الوزراء ماتاتا بونيو وستة وزراء. ويتشكل المستوى الثاني من اللجنة التنفيذية، التي ستركز على التنفيذ ورصد التقدم المحرز في مجالات الإصلاح الستة المبينة في إطار السلام والأمن والتعاون. وثالثاً، ستكون اللجنة الاستشارية برئاسة الرئيس كابيلا أداة للحوار وتبادل الآراء مع مختلف قطاعات المجتمع الكونغولي. ويتعين على الآلية أن تقيم حواراً منتظماً مع جميع الشركاء بشأن دعم تنفيذ الإطار. وفي ٢١ أيار/مايو، تم توقيع مرسوم رئاسي آخر، تم بموجبه تعيين فرانسوا مومبا منسقا للجنة التنفيذية، إلى جانب

منسقين مساعدين. وقد كان المنسق، وهو وزير سابق وعضو في الجمعية الوطنية، عضواً في وفد الحكومة في محادثات كمبالا.

جهود جمهورية الكونغو الديمقراطية في إصلاح قطاع الأمن

٦٦ - كما ورد في الفقرات من ٣٢ إلى ٣٨، أُحرز تقدم في وضع خطة شاملة لإصلاح قطاع الأمن من أجل إنشاء مؤسسات أمنية فعالة وخاضعة للمساءلة.

توطيد سلطة الدولة

٦٧ - كان التقدم في توطيد سلطة الدولة محدوداً للغاية أثناء الفترة قيد النظر، ولا سيما بسبب تأثير تمرد حركة ٢٣ آذار/مارس، وتجدد القتال في مقاطعة كيفو الشمالية، واستمرار نشاط الجماعات المسلحة الأخرى في جميع أنحاء الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الأخذ باللامركزية

٦٨ - تم إحراز بعض التقدم في إرساء الإطار القانون لعملية الأخذ باللامركزية والمسائل ذات الصلة بشؤون المالية العامة. ومع ذلك، ما زال يتعين القيام بالكثير. فوضع جدول زمني وطني للتنفيذ متفق عليه وتحسين التنسيق على الصعيد الحكومي الدولي أمران حاسمان بالنسبة لدفع العملية إلى الأمام. وكذلك، فإن نقل عدد من الكفاءات والموارد إلى الإدارات الإقليمية والمحلية ما زال معلقاً، وينطوي على عدد من المشاكل السياسية الحساسة للغاية.

٦٩ - وقد عُقد المؤتمر الثالث لحكام المقاطعات، برئاسة الرئيس كابيلا، في الفترة الممتدة من ١٨ إلى ١٩ آذار/مارس، في كانانغا، بكاساي الغربية. وأوصى المؤتمر بأن تسرع الحكومة في عملية الأخذ باللامركزية وأن تتخذ الخطوات اللازمة لتنظيم انتخابات المقاطعات والمجالس المحلية في أقرب وقت ممكن. وأقر المؤتمر كذلك الجهود التي تبذلها السلطات المركزية لكفالة استعادة حكومات المقاطعات لمهمة تحصيل الإيرادات.

٧٠ - وفي ٢٩ آذار/مارس، وُقِّع اتفاق بين الحكومة المركزية وحكومات المقاطعات يرسى طرائق لنقل الائتمانات الاستثمارية المخصصة ضمن إطار الميزانية الوطنية إلى حكومات المقاطعات من أجل الإنفاق على القطاعات الخاضعة لإدارتها الخالصة، مثل الصحة والتعليم والبنية الأساسية.

٧١ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل، اعتمد مجلس الشيوخ سلسلة من القوانين المتعلقة بالإصلاحات المالية، بما في ذلك بعض القوانين المتصلة بمسألة الأخذ باللامركزية. وما زالت

بعض القوانين الأخرى المتصلة بهذه المسألة معروضة أمام الجمعية الوطنية، وهي تحديدًا مشروع القانون الأساسي المنشئ للحدود الإدارية التي تخص المقاطعات الـ ٢٥ الفرعية في المستقبل ومدينة كينشاسا، ومشروع القانون الأساسي المتعلق بتشغيل "صندوق معادلة الموارد"، وهو آلية لإعادة توزيع الإيرادات في ما بين حكومات المقاطعات.

التمنية الاقتصادية

٧٢ - استمر الاستقرار النسبي للاقتصاد الكلي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، وقد صاحب هذا الاستقرار انخفاض في معدلات التضخم ومعدل نمو اقتصادي متوقع نسبته ٨,٢ في المائة وفقًا لصندوق النقد الدولي. وما زالت ترجمة هذا النمو إلى تقدم في مجال الحد من الفقر المدقع تشكل تحديًا. وأثناء الفترة قيد الاستعراض، لا يزال ٧١ في المائة من السكان الكونغوليين يعيشون بأقل من ١,٢٥ دولار في اليوم، وما زالت إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية محدودة، وظل مستوى الضمان الاجتماعي منخفضًا، وبقي ثلثا قوة العمل، وعلى رأسها الشباب، ضمن العاطلين عن العمل. وباستعراض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وضع تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠١٣ جمهورية الكونغو الديمقراطية في المرتبة ١٨٦ من بين ١٨٦ بلدا جرى تقييمها. ومع ذلك، فبفضل الجهود المشتركة للحكومة والشركاء الدوليين، يجري اتخاذ تدابير للحد من انتشار ظاهرة نقص وزن المواليد والوفيات النفاسية، ولزيادة العمر المتوقع عند الولادة.

الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الحكومية، بما في ذلك الإصلاحات المالية

٧٣ - وفي ١٣ نيسان/أبريل، اعتمد مجلس الشيوخ القانون المتعلق بانضمام جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى اتفاقية نيويورك للتحكيم لعام ١٩٥٨، بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وإنفاذها، وقيام المحاكم بالإحالة إلى التحكيم. ولم يُودع صك الانضمام لدى الأمانة العامة حتى الآن.

٧٤ - وفي إشارة إلى انعدام الشفافية في قطاع التعدين، قامت مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية بتعليق عضوية جمهورية الكونغو الديمقراطية لمدة عام واحد في ١٧ نيسان/أبريل. واجتمع ممثلو الحكومة وممثلو صندوق النقد الدولي في واشنطن العاصمة في الفترة الممتدة من ١٩ إلى ٢١ نيسان/أبريل، حيث تعهدت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بتقديم معلومات عن التدابير الرامية إلى تحسين الحوكمة. وفي ٧ أيار/مايو، قام كل من مارتن كابويلولو، وزير المناجم، وألبرت يومبا، رئيس شركة جيكامين المملوكة للدولة، بالتوقيع على إقرار كتابي يفصح عن تفاصيل صفقة عام ٢٠١١ التي تم بموجبها نقل

جزء مشروع النحاس والكوبالت التابع لشركة جيكامين إلى شركة إسرائيلية خاصة. وبهذا فُتح الطريق أمام صندوق النقد الدولي للمشروع في مفاوضات بخصوص برنامج قرض جديد. وكذلك، ركزت السياسات الجديدة على زيادة تعبئة إيرادات الدولة، وتحسين إدارة إيرادات الدولة، والتوسع في عمليات السداد عن طريق الإيداع المصرفي الآلي لمرتبات موظفي الخدمة المدنية وأفراد الجيش والشرطة وذلك من أجل الحد من مخاطر وقوع حالات الاختلاس. وفي ١٣ حزيران/يونيه، اعتمدت الجمعية الوطنية القانون الأساسي المتعلق بإنشاء مجلس وطني يُعنى بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية، يُشكل محفلاً مؤسسياً يتيح للمجتمع المدني تقديم آرائه بشأن السياسات والإجراءات الحكومية ذات الصلة.

المصالحة والحوار وإرساء الديمقراطية

٧٥ - في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، قام رئيس الجمعية الوطنية، أوبين ميناكو، بصفته الأمين التنفيذي للتحالف من أجل الأغلبية الرئاسية، بعقد مشاورات مع طائفة واسعة من الأطراف الكونغولية المعنية بشأن إجراء حوار وطني على النحو الذي اقترحه الرئيس كاييلا في خطابه الذي ألقاه بمناسبة حلول العام الجديد. وبالتوازي مع مبادرة الرئيس، قامت أحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني بإجراء مشاورات بخصوص تنظيم منتدى وطني بشأن الأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لمد جسور التواصل مع الأغلبية الرئاسية سعياً إلى بناء توافق واسع في الآراء بشأن الإطار المرجعي لأي حوار وطني. وما زالت هذه المناقشات جارية.

٧٦ - وفي خطوة حاسمة صوب إحياء العملية الانتخابية، أصدر الرئيس كاييلا القانون الأساسي المنقح المتعلق باللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة في ١٩ نيسان/أبريل. وتتألف اللجنة الانتخابية الوطنية المعدلة من جهازين هما المجلس والهيئة العامة، ويبلغ مجموع أعضائهما ١٣ عضواً، من بينهم ستة أعضاء تُرشحهم الأغلبية البرلمانية، وأربعة أعضاء ترشحهم المعارضة، وثلاثة أعضاء يرشحهم المجتمع المدني. ويُشكل المجلس المكوّن من ستة أعضاء، برئاسة رئيس يرشحه المجتمع المدني، جزءاً من الهيئة العامة. وبعد مشاورات واسعة ومكثفة أُجريت بقيادة رئيس الجمعية الوطنية ميناكو، أيدت الجمعية، في ٧ حزيران/يونيه، قراراً بترشيح الأعضاء الجدد للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة الجديدة التي جرى تعديلها. وسيرأس هذه اللجنة أبوت أبولينير مالو مالو من المجتمع المدني، الذي شغل منصب رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠١١. وفي ١٢ حزيران/يونيه، وقع الرئيس كاييلا مرسوماً بتعيين أعضاء اللجنة الانتخابية الوطنية

المستقلة، الذين قاموا في وقت لاحق بأداء اليمين الدستورية أمام محكمة العدل العليا في ١٤ حزيران/يونيه.

٧٧ - وفي المقاطعة الاستوائية، شُرع في الأعمال التحضيرية لانتخاب حاكم جديد في أعقاب قرار الرئيس كابيلا، في ١٣ آذار/مارس، إقالة الحاكم باينده بسبب الأزمة المؤسسية المستمرة في المقاطعة. وفي ٧ و ١٠ حزيران/يونيه، أُجريت الانتخابات، وفاز لويس ألفونس كوياجيالي وإميتو بينغو سيباستيان من تحالف الأغلبية الرئاسية الحاكم بمنصبي الحاكم ونائب الحاكم، على التوالي.

خامسا - الملاحظات

٧٨ - أدّى التوقيع على إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية في أديس أبابا في ٢٤ شباط/فبراير إلى تحديد الأمل في إمكانية استعادة الأمن والاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. وإنني أرحب بالخطوات التي اتخذتها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بالفعل في ما يخص الوفاء بالتزاماتها بموجب إطار السلام والأمن والتعاون، بما في ذلك إنشاء آلية رقابة وطنية، برئاسة الرئيس كابيلا نفسه. وأرحب أيضا بالتقدم المحرز في مجالات الأخذ باللامركزية وإصلاح قطاعي الأمن والعدالة، وتعديل اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، ولا سيما بهدف الإعداد للانتخابات على صعيد المقاطعات وعلى الصعيد المحلي. وإنني متفائل إزاء التقدم المحرز في تنظيم الحوار الوطني الذي من شأنه أن يفضي إلى بناء توافق في الآراء بين مجموعة كبيرة من الأطراف الفاعلة الكونغولية بشأن أفضل السبل للمضي قدما في الإصلاحات والسياسات الحيوية.

٧٩ - وبمجرد أن تُؤتي هذه التعهدات الأولية ثمارها، إلى جانب الإصلاحات الأخرى المذكورة في إطار السلام والأمن والتعاون، فإن هذا لن يساهم في تعزيز ثقة السكان في مؤسسات البلد ومعالجة بعض الأسباب الجذرية للنزاع فحسب، بل من شأنه أيضا أن يساعد في وضع أسس متينة للتنمية في البلد.

٨٠ - ولا بد من الاعتراف بأن المضي قدما في إجراء هذه الإصلاحات سيكون عملية معقدة، محفوفة بالتحديات السياسية والمالية والأمنية. وفي هذا الصدد، يساورني القلق إزاء البيئة السياسية المتزايدة الصعوبة التي نشأت في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فالمؤسسات الرئيسية مثل البرلمان والتحالفات السياسية تبدو مجزأة على نحو متزايد؛ كما أن المواقف والتناحرات السياسية تقوض التماسك وبناء أي توافق في الآراء، حتى داخل تحالف الأغلبية الرئاسية. ويؤدي هذا بوضوح إلى تعقيد عملية بناء القواعد الشعبية اللازمة لدعم برامج

الإصلاح الهامة، والحساسية في الغالب، ولا سيما الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل توطيد سلطة الدولة. ولئن كانت الحكومة قد اتخذت خطوات أولية من أجل تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون تستحق الثناء، فإن عليها بذل جهود كبيرة ومتواصلة من أجل تحقيق النتائج المتوقعة. ولذلك، فإنني أدعو الحكومة إلى مضاعفة جهودها من أجل الإصلاح وأحث جميع الأطراف الكونغولية الفاعلة المعنية إلى التسامي فوق الطموحات الشخصية والتغلب على الانقسامات الأخرى من أجل إيجاد سبل للعمل سوياً قصد النهوض بهذه العمليات المعقدة، التي لا غنى عنها لتحقيق السلام والأمن والتنمية.

٨١ - وإن المشاركة والدعم الكبيرين والمستمرين من المجتمع الدولي سيكونان دون شك أساسيين لنجاح هذا النهج، ولا سيما للمساعدة في حل المشاكل المعقدة وتحديد الموارد اللازمة لتحقيق أهدافنا المشتركة. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد للاضطلاع بدورها، ولا سيما بتقديم العون في تنسيق المساعدة والحفاظ على قوة الدفع التي تحققت حتى الآن. وسيواصل ممثلي الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بالتشاور مع مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، تقديم الدعم على نحو فعال لتنفيذ الالتزامات الوطنية بموجب إطار السلام والأمن والتعاون. وأحث كذلك جميع الشركاء على توفير الدعم السياسي اللازم وتقديم المساعدات المالية الكبيرة اللازمة لتحقيق هذه الأهداف. وفي هذا الصدد، أرحب بمشاركة البنك الدولي في دعم الإطار.

٨٢ - ورغم هذا التقدم، ما زالت الحالة الأمنية في جميع أنحاء الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية مثيرة للقلق العميق. وما زالت التهديدات الأمنية الكبيرة قائمة، ليس فقط في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، ولكن أيضاً في كاتانغا ومقاطعة أورينتال وأجزاء من مقاطعة مانيمبا. وما زالت الحالة الأمنية في كيفو الشمالية هشة، ولا سيما بسبب استمرار تمرد حركة ٢٣ آذار/مارس، الأمر الذي يعرض المدنيين لخطر شديد، ويمثل أكبر تحدٍ لسلطة الدولة، ويقوض الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في هذه المنطقة. وقد أهبّت بكل من حركة ٢٣ آذار/مارس وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية استئناف المحادثات التي عُقدت في كمبالا برعاية رئيس أوغندا. ولا بد لأي اتفاق يتم التوصل إليه عن طريق هذه المحادثات أن يسهم في إيجاد حل دائم للتراع. وتحتاج الحالة الأمنية المتطورة في المقاطعة الاستوائية إلى رصد دقيق.

٨٣ - وفي هذا السياق العام، فإن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات الاختطاف، والاعتصاب، والهجمات على المدنيين التي تستهدف جماعات عرقية بعينها، وتجنيد الأطفال في الجماعات المسلحة وقوات الأمن الوطني، ما زالت ترتكب في

المناطق المتأثرة بالتزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا بد لهذه الانتهاكات أن تتوقف. ورغم حدوث بعض التطورات المشجعة المتعلقة بقيام السلطات الكونغولية بالملاحقة القضائية للمشتبه فيهم، بمن فيهم أفراد من الجيش وأعضاء سابقون في الجماعات المسلحة، المتهمين بارتكاب انتهاكات جسيمة، أود أن أكرر التأكيد بأشد العبارات على عدم التسامح مع حالات الإفلات من العقاب على جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وستواصل البعثة دعم السلطات الوطنية في ما تجريه من تحقيقات ومحاكمات في ما يخص هذه الجرائم، بوسائل شتى منها خلايا دعم المحاكمات التابعة لها.

٨٤ - وسيظل التصدي لأسباب ونتائج العنف المتكرر في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية يتطلب اتباع نهج شامل، عُرضت عناصره في تقرير الخصاص عن جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى (S/2013/119) وأيدها مجلس الأمن في قراره ٢٠٩٨ (٢٠١٣). ويمثل نشر لواء للتدخل ضمن إطار البعثة أحد هذه العناصر. وقد بذلت الأمم المتحدة جهوداً كبيرة لكفالة النشر السريع لهذا اللواء، وأود أن أكرر تقدير العميق للبلدان المساهمة بقوات في لواء التدخل على تعاونها في هذا الصدد. ولم يضطلع لواء التدخل بعد بالعمليات المتوخاة في القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣) ضد الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلا أن أثره بدأ يظهر بالفعل؛ فهناك عدد من حالات الانشقاق والاستسلام في ما بين أعضاء الجماعات المسلحة قد يكون تم بسبب أثر الردع الناجم عنه. وتظل حماية المدنيين عنصراً جوهرياً في التخطيط العسكري الذي يستند إلى ثلاثة من مبادئ القانون الإنساني الدولي هي التمييز والتناسب والحيلة، بغية تجنب الخسائر التبعية في الأرواح بين المدنيين وحدث الإصابات بين المدنيين وتضرر المنشآت المدنية. وقد تلقت الوحدات التي ستشكل جزءاً من لواء التدخل تدريباً متخصصاً في بلدانها الأصلية قبل نشرها لإطلاعها على القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين وكذلك على سياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وسيقدم تدريب آخر فور نشر هذه الوحدات بالكامل. ومع ذلك، توجد تطلعات كبيرة جداً أن تضطلع البعثة، بإجراءات لتهدئة شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وإبطال التهديد الذي تمثله الجماعات المسلحة. بيد أن من الأهمية بمكان أن يفهم الجميع أنه لا يمكن النظر إلى فعالية لواء التدخل إلا في إطار كونه جزءاً من نهج سياسي أوسع نطاقاً، وأنه لا يمكن أن يحل محل قوات الأمن الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، أو أن يكون بديلاً عن اتباع استراتيجية متماسكة للتصدي للأسباب الجذرية للتزاع.

٨٥ - وأود أن أتوجه بالشكر إلى ممثلي الخاص، روجر ميس، وإلى جميع موظفي البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري على مشاركتهم وجهودهم الدؤوبة. وعلى وجه الخصوص،

أود أن أسلط الضوء على ما أبداه الأفراد العسكريون والموظفون المدنيون التابعون للبعثة من شجاعة وعزيمة، تجلت في العمل في بيئة ما زالت بالغة الخطورة وغير مستقرة. وإنني أشيد على وجه الخصوص بالوحدة الباكستانية، التي فقدت أحد جنودها عندما تعرضت قافلة تابعة للبعثة لكمين نصبه لها مهاجمون مسلحون في ٧ أيار/مايو في مقاطعة كيفو الجنوبية.

المرفق

مصفوفة تعكس التقسيم الحالي للعمل بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري
في ما يتعلق بالمهام المشتركة بين البعثة والفريق القطري وحكومة جمهورية
الكونغو الديمقراطية

تقسيم العمل بين بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق الأمم المتحدة
القطري (جمهورية الكونغو الديمقراطية)

المهام التي صدر بها تكليف	
قرارات مجلس الأمن ٢٠٩٨ (٢٠١٣) و ٢٠٥٣ (٢٠١٢) و ١٩٩١ (٢٠١١) و ١٩٦٠ (٢٠١٠) و ١٩٢٥ (٢٠١٠) و ١٣٢٥ (٢٠٠٠)	تقسيم العمل
بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية	فريق الأمم المتحدة القطري
إطار الأمم المتحدة الانتقالي للفترة ٢٠١١-٢٠١٣	

١ - حماية المدنيين

الهدف: حماية السكان المدنيين في المناطق المتأثرة بالنزاع

- ١-١ حماية المدنيين المهددين بالتعرض لعنف بدني وشيك، بمن فيهم أهالي مخيمات المشردين واللاجئين، وموظفو المساعدة الإنسانية، والمدافعون عن حقوق الإنسان
- تشغيل ما يبلغ في المتوسط ٩٣ قاعدة أمامية لرصد وردع الهجمات ضد المدنيين وتشغيل ٤٧ قاعدة من قواعد الدعم للتمكين من القيام بالعمليات والتصدي للتهديدات الناشئة؛ وتسيير دوريات أفراد الوحدات وقيامهم بعمليات الحراسة في المناطق المتضررة من النزاع المسلح
- تنسيق استراتيجية حماية المدنيين وإدارة أدوات حماية المدنيين (مجموعة أنشطة تدريب متعلقة بحماية المدنيين، وحماية الطفل، وحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، مع مخططات عملية، من أجل تدريب القوات المنشورة حديثاً، بما في ذلك لواء التدخل؛ وأفرقة الحماية المشتركة؛ ومساعدو شؤون الاتصال المجتمعي؛ وشبكات التنبيه المجتمعي)
- مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية: يقوم بجهود الدعوة لدى جميع أطراف النزاع لحماية المدنيين من الخطر المحدق، وتعزيز احترام القانون الإنساني الدولي، وكفالة قيام جميع الأطراف بتيسير وصول المساعدات الإنسانية
- مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة: القيام بجهود الدعوة لدى أطراف النزاع لاحترام الطابع المدني لمخيمات ومواقع المشردين داخلياً واللاجئين
- مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الصحة العالمية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والجهات الشريكة في الميدان: القيام، عندما تسمح الظروف الأمنية، بدور في الحماية عن طريق الحضور والرصد في مخيمات ومواقع المشردين داخلياً/اللاجئين وفيما حولها، في مناطق النزاع، بما في ذلك المواقع التي لا تُنشر فيها قوات البعثة
- مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وأعضاء مجموعة الحماية: دعم المجتمعات المحلية في وضع آليات للحماية

المهام التي صدر بها تكليف	
قرارات مجلس الأمن ٢٠٩٨ (٢٠١٣) و ٢٠٥٣ (٢٠١٢) و ١٩٩١ (٢٠١١) و ١٩٦٠ (٢٠١٠) و ١٩٢٥ (٢٠١٠) و ١٣٢٥ (٢٠٠٠)	تقسيم العمل
إطار الأمم المتحدة الانتقالي للفترة ٢٠١١-٢٠١٣	بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية فريق الأمم المتحدة القطري
• اليونيسيف والجهات الشريكة لها: إنشاء أماكن ملائمة للأطفال، من أجل حمايتهم، والدعوة إلى منع التجنيد القسري للأطفال، واتخاذ تدابير أخرى بشأن ذلك • مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز والجهات الشريكة: إنشاء دور آمنة لمن تعرض للعنف الجنسي والجنساني • مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: ضمان حماية اللاجئين • مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: القيام بأنشطة الدعوة المتعلقة بقضايا وحالات محددة تخص حقوق الإنسان؛ والعمل مع آلية الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان؛ والتواصل مع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان • هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقديم خدمات شاملة للمعترضات للعنف الجنسي والجنساني • مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: تحديد انتهاكات حقوق الإنسان ومخاطر وقوع تلك الانتهاكات، بما في ذلك العنف الجنسي، والتوصية باتخاذ تدابير وقائية وتدابير للاستجابة، والإسهام في وضع خطط لحماية المجتمعات المحلية؛ وتحديد طبيعة انتهاكات حقوق الإنسان وأسبابها وأنماطها، والتشاور مع السكان المحليين والسلطات المحلية من أجل التوصية باتخاذ تدابير تهدف إلى الوقاية من هذه الأخطار أو التخفيف منها في الأجلين المتوسط أو الطويل • الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، واليونيسيف، • إيفاد بعثات مشتركة لأفرقة الحماية وبعثات تقييم مشتركة لجمع المعلومات، ومنع التهديدات المحتملة ضد السكان المدنيين، وتيسير وصول المساعدات الإنسانية؛ ووضع خطط لحماية المجتمعات المحلية بالتنسيق مع السلطات الكونغولية ومنسقي المجتمعات المحلية من أجل الوقوف على التهديدات والتخفيف منها وتعزيز الاستجابة بتوفير الحماية • الاضطلاع بأنشطة التوعية الجنسية لضباط الشرطة الوطنية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسلطات الإدارية على الصعيد الوطني وفي المقاطعات بشأن مسائل أمن المرأة وحمايتها • ٢-١ تحديد الأخطار التي تهدد المدنيين وتنفيذ خطط الاستجابة الحالية لضمان حماية المدنيين من تجاوزات وانتهاكات قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك جميع أشكال العنف الجنسي والجنساني، والانتهاكات الجسيمة التي ترتكب ضد الأطفال؛ وكفالة إدماج الشواغل المتعلقة بحماية الأطفال في جميع العمليات والجوانب الاستراتيجية؛ والإسراع بتنفيذ ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ المتعلقة بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع	

المهام التي صدر بها تكليف	تقسيم العمل
قرارات مجلس الأمن ٢٠٩٨ (٢٠١٣) و ٢٠٥٣ (٢٠١٢) و ١٩٩١ (٢٠١١) و ١٩٦٠ (٢٠١٠) و ١٩٢٥ (٢٠١٠) و ١٣٢٥ (٢٠٠٠)	تقسيم العمل
إطار الأمم المتحدة الانتقالي للفترة ٢٠١١-٢٠١٣	بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية فريق الأمم المتحدة القطري
• الاضطلاع بأنشطة لبناء القدرات من أجل دعم مشاركة المرأة في آليات الحماية	وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وغيرها): تحديد التهديدات والاحتياجات المتعلقة بحماية المدنيين بطريقة منسقة؛ وإنشاء نظم للإنذار المبكر؛ ووضع وتنفيذ خطط للطوارئ وخاصة في المناطق التي لا تغطيها البعثة؛ وإنشاء آليات للإحالة من أجل المدنيين ضحايا الاعتداء ممن هم في حاجة ماسة إلى الخدمات المتخصصة؛ وكفالة توفير خدمات الوقاية أو الاستجابة لضحايا العنف الجنسي؛ ومنع التجنيد القسري مع التركيز على البنين والبنات؛ وتلبية الاحتياجات الخاصة للمشردين داخليا واللاجئين؛ وتنفيذ الإجراءات المتعلقة بالألغام
• اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان: التعاون مع الشركاء ومع الحكومة على تنفيذ خطة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لمنع ووقف تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل القوات والجماعات المسلحة، وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل، والاستراتيجية الشاملة لمكافحة العنف الجنسي	
• مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومجموعة الحماية: وضع خطة استجابة لحماية المدنيين ودعم التخطيط لخطة العمل الإنسانية السنوية لجمهورية الكونغو الديمقراطية	
• اليونيسيف: إدارة المجموعة القطاعية الفرعية لحماية الطفل؛ ودعم الدعوة، والوقاية، والاستجابة، بتعميم حماية الطفل في جميع المجموعات	
• هيئة الأمم المتحدة للمرأة والجهات الشريكة للمجموعة الوطنية للحماية: وضع سياسات للدعوة الاستراتيجية والمشاركة في رصد حالة حقوق الإنسان	
• مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: دعم إصدار الوثائق الخاصة بالأراضي والوثائق المدنية	

المهام التي صدر بها تكليف	
قرارات مجلس الأمن ٢٠٩٨ (٢٠١٣) و ٢٠٥٣ (٢٠١٢) و ١٩٩١ (٢٠١١) و ١٩٦٠ (٢٠١٠) و ١٩٢٥ (٢٠١٠) و ١٣٢٥ (٢٠٠٠)	
تقسيم العمل	
بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية	إطار الأمم المتحدة الانتقالي للفترة ٢٠١١-٢٠١٣
فريق الأمم المتحدة القطري	٣-١ التقييم المشترك
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: تبادل المعلومات المستكملة ذات الصلة عن الحالة الإنسانية والحماية في المناطق المعنية	١-٤ حقوق الإنسان: رصد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها ومتابعتها؛ ودعم منظومة الأمم المتحدة في البلد لضمان اتساق أي دعم تقدمه الأمم المتحدة مع القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين؛ وبذل المساعي الحميدة وتقديم المشورة والدعم إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في تعزيز حقوق الإنسان وفي مكافحة الإفلات من العقاب، فيما يخص انتهاكات قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ترتكبها عناصر من قوات الأمن
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: إدارة قاعدة بيانات لرصد الحماية؛ ورصد وإقامة الاتصالات والشبكات في المجتمعات المحلية؛ وإنشاء مصادر للمعلومات؛ وجمع وتوثيق الحوادث المتعلقة بالحماية؛ وإصدار تقارير عن الحوادث المتعلقة بحماية المدنيين، وحوادث انتهاكات حقوق الإنسان، وما إلى ذلك	١-٥ الأطفال والنزاع المسلح: تنفيذ خطة العمل المتعلقة بمنع وإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم والعنف الجنسي ضدهم من جانب القوات المسلحة الكونغولية؛ وتعميم المسائل المتعلقة بحماية الطفل في أنشطة البعثة
هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان: توفير التدريب للمدربين وأنشطة بناء القدرات للقوات المسلحة الكونغولية لكفالة حماية حقوق المرأة	١-٥ تقديم المشورة والدعم والمشاركة في رئاسة الفريق العامل التقني المشترك لتنفيذ خطة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لمنع ووقف تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل القوات المسلحة والجماعات المسلحة وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل
اليونيسيف: تحليل حالة حقوق الطفل	١-٥ إجراء الرصد والتحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل والقيام بتسريع وفصل الأطفال من الجماعات المسلحة؛ والدعوة إلى مكافحة الإفلات من العقاب ومحاربه
اليونيسيف: المشاركة في رئاسة فرقة العمل القطرية المعنية بالأطفال والنزاع المسلح (التي تشمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وشركاء آخرين)، ودعم اللجنة الوطنية المشتركة بين الوزارات في كفالة تنفيذ خطة العمل الوطنية	
اليونيسيف ومفوضية شؤون اللاجئين: الإسهام في عمل مستشاري شؤون حماية الطفل والفريق العامل المعني بحماية الطفل ضمن مجموعة الحماية	
اليونيسيف (الرصد والإبلاغ؛ والاستجابة والوقاية)؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (التكامل الاقتصادي)؛ ومنظمة العمل الدولية (التكامل الاقتصادي)؛ ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (مجموعة الحماية - إدارة	

المهام التي صدر بها تكليف	
قرارات مجلس الأمن ٢٠٩٨ (٢٠١٣) و ٢٠٥٣ (٢٠١٢) و ١٩٩١ (٢٠١١) و ١٩٦٠ (٢٠١٠) و ١٩٢٥ (٢٠١٠) و ١٣٢٥ (٢٠٠٠)	
تقسيم العمل	
بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية	إطار الأمم المتحدة الانتقالي للفترة ٢٠١١-٢٠١٣
فريق الأمم المتحدة القطري	
مخيمات المشردين داخليا؛ والمنظمة الدولية للهجرة؛ ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (الرصد والإبلاغ)	
• فريق الأمم المتحدة القطري: تقديم الدعم من أجل: صياغة سياسة وطنية متعلقة بالشؤون الجنسية؛ وإصلاح قانون الأسرة؛ وإصلاح النظام القضائي؛ وتعزيز مكافحة الإفلات من العقاب على ارتكاب العنف الجنسي والجنساني؛ وتقديم الدعم القانوني لضحايا العنف الجنسي والجنساني؛ وتحسين إمكانية لجوئهم إلى القضاء • دعم الحكومة في تنفيذ خطة العمل ذات الأولوية المنبثقة من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف الجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، وضمان تضافر الجهود مع سائر أركان الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار • ضمان تنفيذ ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ المتعلقة بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، ونشر مستشارين في مجال حماية المرأة، وتنفيذ استراتيجيات حماية المدنيين للتصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع؛ وإيفاد بعثات ميدانية خاصة لإجراء التحقيق في حوادث العنف الجنسي المرتبط بالنزاع؛ والعمل مع أطراف النزاع بشأن الوقاية والتصدي لهذا النوع من العنف • مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، واليونيسيف، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز: القيام بدور الجهات المنسقة للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف الجنساني • برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمنظمة الدولية للهجرة: ضمان تنسيق وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف الجنساني وبرنامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية • هيئة الأمم المتحدة للمرأة: تقييم الفريق التقني المعني بالعنف الجنسي (الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف الجنساني/الخطة الحكومية لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في المناطق المتأثرة بالنزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية) • مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: القيام بوصفها الكيان الرائد في مكافحة الإفلات من العقاب، بتقديم المساعدة التقنية إلى وزارة العدل في تيسير إمكانية لجوء ضحايا العنف الجنسي إلى القضاء	

المهام التي صدر بها تكليف	
قرارات مجلس الأمن ٢٠٩٨ (٢٠١٣) و ٢٠٥٣ (٢٠١٢) و ١٩٩١ (٢٠١١) و ١٩٦٠ (٢٠١٠) و ١٩٢٥ (٢٠١٠) و ١٣٢٥ (٢٠٠٠)	
تقسيم العمل	
بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية	إطار الأمم المتحدة الانتقالي للفترة ٢٠١١-٢٠١٣
فريق الأمم المتحدة القطري	

• صندوق الأمم المتحدة للسكان: دعم وزارة الشؤون الجنسانية في تنسيق ورصد قضايا العنف الجنسي والجنساني

• دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام: تقديم الدعم من أجل: '١' نشأة مؤسسات وطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام من خلال تطوير قدرات المركز الكونغولي للإجراءات المتعلقة بالألغام؛ '٢' عمليات الوكالات الإنسانية التابعة لفريق الأمم المتحدة القطري من خلال إجراء مسح للألغام/الذخائر غير المنفجرة، والاضطلاع بأنشطة تثقيفية المتعلقة بإزالة الألغام والتوعية بمخاطرها؛ '٣' امتثال الحكومة للمعاهدات الدولية المتصلة بالإجراءات المتعلقة بالألغام، بما في ذلك تنفيذ مسح للألغام الأرضية على الصعيد الوطني

• مركز الأمم المتحدة لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام/قسم الإجراءات المتعلقة بالألغام في البعثة:

'١' توجيه الدعم إلى عمليات حماية المدنيين وإلى عمليات البعثة من خلال تطهير ومسح الألغام/الذخائر غير المنفجرة؛ '٢' إجراء مسح لمرافق البعثة ومجمعاتها؛ '٣' الاضطلاع بأنشطة تثقيفية متعلقة بالأخطار لفائدة القوة وموظفي البعثة المدنيين؛ '٤' تنفيذ تدمير الأسلحة بالتعاون مع شعبة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/إعادة التوطين والإعادة إلى الوطن؛ '٥' إجراء تحديد مخازن الأسلحة ومستودعات الذخيرة، بالتعاون مع شعبة إصلاح قطاع الأمن

٧-١ الإجراءات المتعلقة بالألغام

٢ - تحقيق الاستقرار

الهدف: تحقيق الاستقرار بصورة تدريجية في المناطق المتأثرة بالتزاع المسلح ومكافحة العنف الجنسي في المقاطعات الشرقية

١-٢ تمكين أنشطة تحقيق الاستقرار

صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والمنظمة الدولية للهجرة: تقديم الدعم إلى أنشطة تحقيق الاستقرار من خلال الركن ١ من إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧: "تعزيز الحوكمة والسلام"

دعم بسط واستعادة سلطة الدولة في المناطق التي كانت سابقاً تحت سيطرة الجماعات المسلحة من خلال تعزيز بناء القدرات التقنية للشرطة، ومؤسسات العدالة والمؤسسات الإصلاحية، وتقوية الإدارة المدنية وإدارة الموارد الطبيعية ومنع العنف الجنسي

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: القيام من خلال برنامج المعنى الحوكمة، بدعم إعادة بسط سلطة الدولة، عن طريق العمل بشكل وثيق مع سلطات المقاطعات والمجتمعات المحلية في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإقليم إيتوري

إجراء حلقات عمل لبناء قدرات موظفي الخدمة المدنية بشأن كفاءات الإدارة العامة والتخطيط للمشاريع المحلية من أجل التنمية وتحقيق الاستقرار وإعداد الميزانية لها، وذلك بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري

٢-٢ بذل المساعي الحميدة وتقديم المشورة والدعم إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لتوطيد سلطة الدولة وبسط سيطرتها على نحو مستدام في المناطق المتضررة من النزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية

المهام التي صدر بها تكليف	
قرارات مجلس الأمن ٢٠٩٨ (٢٠١٣) و ٢٠٥٣ (٢٠١٢) و ١٩٩١ (٢٠١١) و ١٩٦٠ (٢٠١٠) و ١٩٢٥ (٢٠١٠) و ١٣٢٥ (٢٠٠٠)	
تقسيم العمل	
بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية	إطار الأمم المتحدة الانتقالي للفترة ٢٠١١-٢٠١٣
فريق الأمم المتحدة القطري	
البحث على التفكير الاستراتيجي بشأن تأثير أنشطة تحقيق الاستقرار ووضع توصيات بإدخال تعديلات. والتنسيق مع جميع الشركاء والحكومة، على الصعيدين الاستراتيجي والتنفيذي؛ وإجراء عمليات رصد وتقييم بصفة دورية؛ وتقديم التقارير كل ثلاثة أشهر	٢-٣ استراتيجية تحقيق الاستقرار: كفالة وجود استراتيجية متسقة وشاملة ومناسبة لتحقيق الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية (الاستراتيجية الدولية المنقحة لدعم الأمن والاستقرار)، وتنسيقها والإبلاغ عنها، وكذلك رصدها وتقييمها، بالتعاون الكامل مع الحكومة في المجالات التالية:
فريق الأمم المتحدة القطري: المشاركة الكاملة	(أ) الحوار ومنع نشوب النزاعات/تحقيق التحول؛
• هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: العمل مع وزارة الدفاع في توفير التدريب للمدربين وبناء القدرات بشأن حقوق الإنسان وتحسين الإجراءات التي يتخذها القضاء العسكري لمكافحة العنف الجنسي والجسدي	(ب) فعالية القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية واحترامها للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان؛
• مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: وضع وتنفيذ وحدات تدريبية محددة بشأن حماية المدنيين من أجل احترام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان من جانب قوات الأمن الوطني	(ج) استعادة سلطة الدولة في المناطق المتضررة من النزاع المسلح؛
• برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: إدارة برنامج بناء قدرات الإدارة المحلية والمجتمع المدني من أجل تعزيز "العقد الاجتماعي" على الصعيد المحلي	
• برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: دعم برنامج لبناء قدرات موظفي العدالة والسجون	
• المنظمة الدولية للهجرة: وضع وتنفيذ وحدات جديدة للتدريب المتخصص للشرطة	
• المنظمة الدولية للهجرة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: بناء الهياكل الأساسية (الطرق والمباني الإدارية ومباني المحاكم؛ وأكاديمية الشرطة؛ والسجون)	
	توفير الخبرة التقنية والدعم اللوجستي لبناء قدرات أفراد الشرطة وموظفي العدالة والسجون، فضلاً عن موظفي الخدمة المدنية (بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري)؛ ورصد نشر موظفي الدولة في الهياكل الأساسية المشيدة في إطار الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار

المهام التي صدر بها تكليف	
قرارات مجلس الأمن ٢٠٩٨ (٢٠١٣) و ٢٠٥٣ (٢٠١٢) و ١٩٩١ (٢٠١١) و ١٩٦٠ (٢٠١٠) و ١٩٢٥ (٢٠١٠) و ١٣٢٥ (٢٠٠٠)	
تقسيم العمل	
بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية	إطار الأمم المتحدة الانتقالي للفترة ٢٠١١-٢٠١٣
فريق الأمم المتحدة القطري	
• مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: تقديم الدعم اللوجستي لتدريب الشرطة • اليونيسيف: دعم إمكانية لجوء الأطفال إلى العدالة • اليونيسيف: قيادة التنسيق بشأن ما يلي: الزراعة (منظمة الأغذية والزراعة)، وأسباب المعيشة والفرص الاقتصادية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف) والتماسك الاجتماعي (اليونيسيف)، والتزاع على الأرض (مؤئل الأمم المتحدة) • مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: دعم تنسيق خطة إعادة الاستقرار والإعمار للمناطق الخارجة من النزاع المسلح في كينغوا الشمالية • تنفيذ البرامج: الحماية والوقاية (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)، والمساعدة المتعددة القطاعات (اليونيسيف، والمساعدة المتعددة القطاعات بشأن مكافحة العنف الجنسي والجنساني وفيروس نقص المناعة البشرية (برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز)؛ وجمع البيانات وهيكلتها (صندوق الأمم المتحدة للسكان) • برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: دعم تشييد الشبكات وأنشطة بناء القدرات بشأن مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة • مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: تقديم المساعدة التقنية من أجل وضع عملية فحص السجلات الشخصية	• التنسيق مع الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين • كفاءة قدرة المجتمع على مواجهة الأخطار • (د) التمكين من بدء الإنعاش الاجتماعي - الاقتصادي المستدام المراعي لظروف النزاع؛ • (هـ) كفاءة تنقيح نهج مكافحة العنف الجنسي. • التنسيق مع الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين • القيام بالتفكير الاستراتيجي بشأن التحديات والدروس المستفادة، ووضع توجهات استراتيجية جديدة
• دعم جمهورية الكونغو الديمقراطية على المستويين السياسي والاستراتيجي في الاضطلاع بإصلاح الجيش، بما في ذلك إنشاء قوة الرد السريع التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ووضع خريطة طريق واضحة وشاملة لإصلاح قطاع الأمن، تتضمن المعايير والأطر الزمنية اللازمة لإنشاء مؤسسات أمن فعالة وخاضعة للمساءلة • وضع مصفوفة بشأن تنسيق المساعدة في عملية إصلاح قطاع الأمن	٢-٤ إصلاح قطاع الأمن: تشجيع تولى سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية زمام إصلاح قطاع الأمن؛ واستكمال وتنفيذ استراتيجية وطنية ترمي إلى قيام جمهورية الكونغو الديمقراطية بإنشاء مؤسسات للعدالة والأمن تنسم بالفعالية والشمول وتخضع للمساءلة؛ وتنسيق الدعم المقدم لإصلاح قطاع الأمن من الشركاء الدوليين والثنائيين ومنظومة الأمم المتحدة
• برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الإسهام في تدريب الشرطة وتجهيزها لحماية الأشخاص	• رصد التحقيقات، والدوريات، وتنظيم المرور، والشكاوى، والأعمال المكتبية وإدارة
• ٢-٥ الشرطة: بذل المساعي الحميدة وتقديم المشورة والدعم إلى الحكومة من أجل إصلاح	

المهام التي صدر بها تكليف	
قرارات مجلس الأمن ٢٠٩٨ (٢٠١٣) و ٢٠٥٣ (٢٠١٢) و ١٩٩١ (٢٠١١) و ١٩٦٠ (٢٠١٠) و ١٩٢٥ (٢٠١٠) و ١٣٢٥ (٢٠٠٠)	تقسيم العمل
إطار الأمم المتحدة الانتقالي للفترة ٢٠١١-٢٠١٣	بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية
الشرطة امتثالاً لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان؛ وتوفير التدريب لكتائب الشرطة الوطنية الكونغولية	فريق الأمم المتحدة القطري
والممتلكات بروح من الكفاءة المهنية واحترام حقوق الإنسان؛ والمساعدة على استعادة الإدارة القانونية في الأراضي التي كانت تحت السيطرة الجماعات المسلحة • برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز: الإسهام في الدراسة الاستقصائية للمعارف والمواقف والممارسات، وتدريب أفراد الشرطة على مكافحة العنف الجنسي والجنساني وفيرس نقص المناعة البشرية في كينشاسا وكيفو الجنوبية • مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واليونيسيف: توفير التدريب/التوعية في مجال حقوق الإنسان وإنفاذ القانون وحقوق الطفل • مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: توفير التدريب والدعم للشرطة الوطنية الكونغولية المنتشرة في مخيمات المشردين داخليا واللاجئين؛ ورصد اعتمادات لإنشاء مراكز شرطة في المقاطعة الاستوائية لتيسير عودة اللاجئين الكونغوليين من جمهورية الكونغو • صندوق الأمم المتحدة للسكان: بناء قدرات موظفي إنفاذ القانون في مجال حماية المرأة • مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: توفير التدريب والدعم للشرطة الوطنية الكونغولية المنتشرة في مخيمات المشردين داخليا واللاجئين فريق الأمم المتحدة القطري: يعمل حالياً مع البعثة على دعم برنامج الحكومة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ويعمل بوجه خاص مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتوفير الدعم لعنصر "إعادة الإدماج" ومع اليونيسيف في المسائل المتصلة بالأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة • برنامج الأمم المتحدة للبيئة: شرع في مناقشات مع البنك الدولي بشأن دعم تسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم من خلال "توفير فرص عمل مراعية للبيئة"	

المهام التي صدر بها تكليف	
قرارات مجلس الأمن ٢٠٩٨ (٢٠١٣) و ٢٠٥٣ (٢٠١٢) و ١٩٩١ (٢٠١١) و ١٩٦٠ (٢٠١٠) و ١٩٢٥ (٢٠١٠) و ١٣٢٥ (٢٠٠٠)	تقسيم العمل
إطار الأمم المتحدة الانتقالي للفترة ٢٠١١-٢٠١٣	بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية فريق الأمم المتحدة القطري
والإعادة إلى الوطن، وكفالة أن تدعم هذه الخطة والنتائج المترتبة على الأنشطة التي تتم في إطارها أهداف إصلاح القطاع الأمني الأوسع نطاقا. وعلى وجه الخصوص، تعزز البعثة أن تدعم بشكل مباشر نزع سلاح العناصر الكونغولية وتسريحها (كما في ذلك إعادة الإدماج القصير الأجل)، فضلا عن إعادة العناصر الأجنبية إلى أوطانها. ويجري التشاور مع البنك الدولي والجهات المانحة الأخرى بشأن دعم تسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم	
٢-٧ العدالة: دعم وضع وتنفيذ برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعدد السنوات في مجال العدالة؛ وتقديم الدعم إلى العمليات القضائية الوطنية فيما يتعلق بالجرائم الخطيرة؛ ودعم إنشاء نظام عدالة خاضع للمساءلة؛ ودعم تعزيز خدمات إدارة المحاكم؛ وتقديم الدعم للعمليات القضائية الوطنية والدولية: توفير الدعم لاعتقال ومحاكمة المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في البلد، بوسائل من بينها التعاون مع دول المنطقة والمحكمة الجنائية الدولية	• برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: توفير الخبرة التقنية، والتمويل وخدمات إدارة النتائج لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعدد السنوات لدعم العدالة، وتوفير الدعم للجهود الجارية الرامية إلى تعبئة الموارد • صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقديم الدعم التقني في مجال الرعاية السريرية لضحايا الاغتصاب، بما في ذلك توفير الرعاية الطبية والنفسية للمتضررات للاغتصاب، وجمع البيانات • هيئة الأمم المتحدة للمرأة: دعم مؤسسة PANZI في تقديم المساعدة القانونية إلى ضحايا العنف الجنسي والجنساني في كينغوا الجنوبية • مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: تقديم الدعم لوضع الإطار القانوني للاجئين والمشردين داخليا والأشخاص عديمي الجنسية • برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للهجرة: التعاون بشأن: '١' إصلاح وبناء الهياكل الأساسية للسجون؛ و '٢' التعامل مع الأحداث في السجون
٢-٨ الإصلاحات: تقديم الدعم لوضع وتنفيذ برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعدد السنوات لدعم العدالة؛ وتقديم الدعم إلى العمليات القضائية الوطنية فيما يتعلق بالجرائم الخطيرة	• دعم سلطات السجون في: (أ) بناء المؤسسات؛ '١' إصلاح نظام السجون؛ '٢' إصلاح/تشبيد المرافق الإدارية والسجون؛ (ب) بناء القدرات

المهام التي صدر بها تكليف	
قرارات مجلس الأمن ٢٠٩٨ (٢٠١٣) و ٢٠٥٣ (٢٠١٢) و ١٩٩١ (٢٠١١) و ١٩٦٠ (٢٠١٠) و ١٩٢٥ (٢٠١٠) و ١٣٢٥ (٢٠٠٠)	
تقسيم العمل	
بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية	إطار الأمم المتحدة الانتقالي للفترة ٢٠١١-٢٠١٣
فريق الأمم المتحدة القطري	
١' تدريب موظفي السجون؛ ٢' إدارة العمليات الروتينية بالسجون؛ ٣' برامج تأهيل السجناء؛ ٤' نظام المعلومات الإدارية الخاص بالتعامل مع الجناة؛ ٥' التعامل مع الأحداث في السجون؛ ٦' تنفيذ القواعد الدنيا النموذجية الأساسية للأمم المتحدة. • من خلال المكتب المشترك لحقوق الإنسان: القيام بتنفيذ مشروع الحماية القضائية الخاص بحماية الضحايا والشهود والموظفين القضائيين في سياق الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب، مع التركيز على جريمة العنف الجنسي؛ وتوفير الدعم للسلطات القضائية في مجال إجراء التحقيقات في الادعاءات المتعلقة بالانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان	
المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: دعم عمل وإنشاء المراكز التجارية مع زيادة التركيز على المجتمعات المحلية المحيطة بمناطق التعدين بهدف التخفيف من حدة النزاعات المتصلة باستغلال الموارد الطبيعية والمعاملات المتعلقة بها	٩-٢ استخراج الموارد الطبيعية والاتجار بها
٣ - المؤسسات الديمقراطية	
الهدف إنشاء مؤسسات سياسية موثوقة وذات شرعية	
١-٣ المساعدة الانتخابية: دعم تنظيم انتخابات على مستوى المقاطعات وعلى المستوى المحلي تتسم بالمصداقية والشفافية، مع التركيز بوجه خاص على التدريب وبناء القدرات واللوجستيات وبذل المساعي الحميدة	تقديم المشورة الفنية إلى أمانة اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة في كينشاسا و ١١ أمانة من أمانات المقاطعات وتوفير الدعم اللوجستي في إعداد وإجراء الانتخابات على صعيد المقاطعات وانتخابات مجلس الشيوخ وانتخابات حكومات المقاطعات والانتخابات المحلية، بما في ذلك تنفيذ الخطط
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تعزيز القدرات التنظيمية والتقنية للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة؛ وتوطيد الشراكة بين اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة والمؤسسات العامة ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال مراقبة الانتخابات والاتصال ومشاركة المرأة في العمليات الانتخابية والسياسية؛ وتدريب موظفي اللجنة الانتخابية	

المهام التي صدر بها تكليف	
قرارات مجلس الأمن ٢٠٩٨ (٢٠١٣) و ٢٠٥٣ (٢٠١٢) و ١٩٩١ (٢٠١١) و ١٩٦٠ (٢٠١٠) و ١٩٢٥ (٢٠١٠) و ١٣٢٥ (٢٠٠٠)	
تقسيم العمل	
بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية	إطار الأمم المتحدة الانتقالي للفترة ٢٠١١-٢٠١٣
فريق الأمم المتحدة القطري	
الوطنية المستقلة على الإشراف على تسجيل الناخبين واللوجستيات وعملية التصويت	اللوجستية والأمنية والتوعية بشأن إشراك المرأة ومشاركتها الكاملة في العملية الانتخابية؛ وتقديم المساعدة إلى اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة في تخطيط وإدارة الانتخابات على صعيد المقاطعات وانتخابات مجلس الشيوخ وانتخابات حكام المقاطعات والانتخابات المحلية؛ وبذل المساعي الحميدة لحل النزاعات والمسائل الخلافية المتصلة بالعملية الانتخابية، بما في ذلك قبول نتائج الانتخابات وإنشاء المؤسسات الانتخابية في أجواء سلمية
• هيئة الأمم المتحدة للمرأة: تقديم الدعم التقني لإعداد الاستراتيجية الوطنية بشأن المشاركة السياسية للمرأة	
• مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: رصد انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بالعملية الانتخابية والتحقيق فيها	

